وزارة التعليم العالي و الحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –
UNIVERSITE CHADLI BEN JDID EL TARF
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي **السنة الجامعية: 2022/2021**

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر
تحت عنوان

صناعة التأمين التكافلي بين الواقع و التحديات
- تجارب بعض الدول العربية -

تخصص اقتصاد نقدي و بنكي

تحت إشراف:

- لعشوي نوال

من إعداد الطلبة:

- العاقل محي الدين
- ملواح باسم

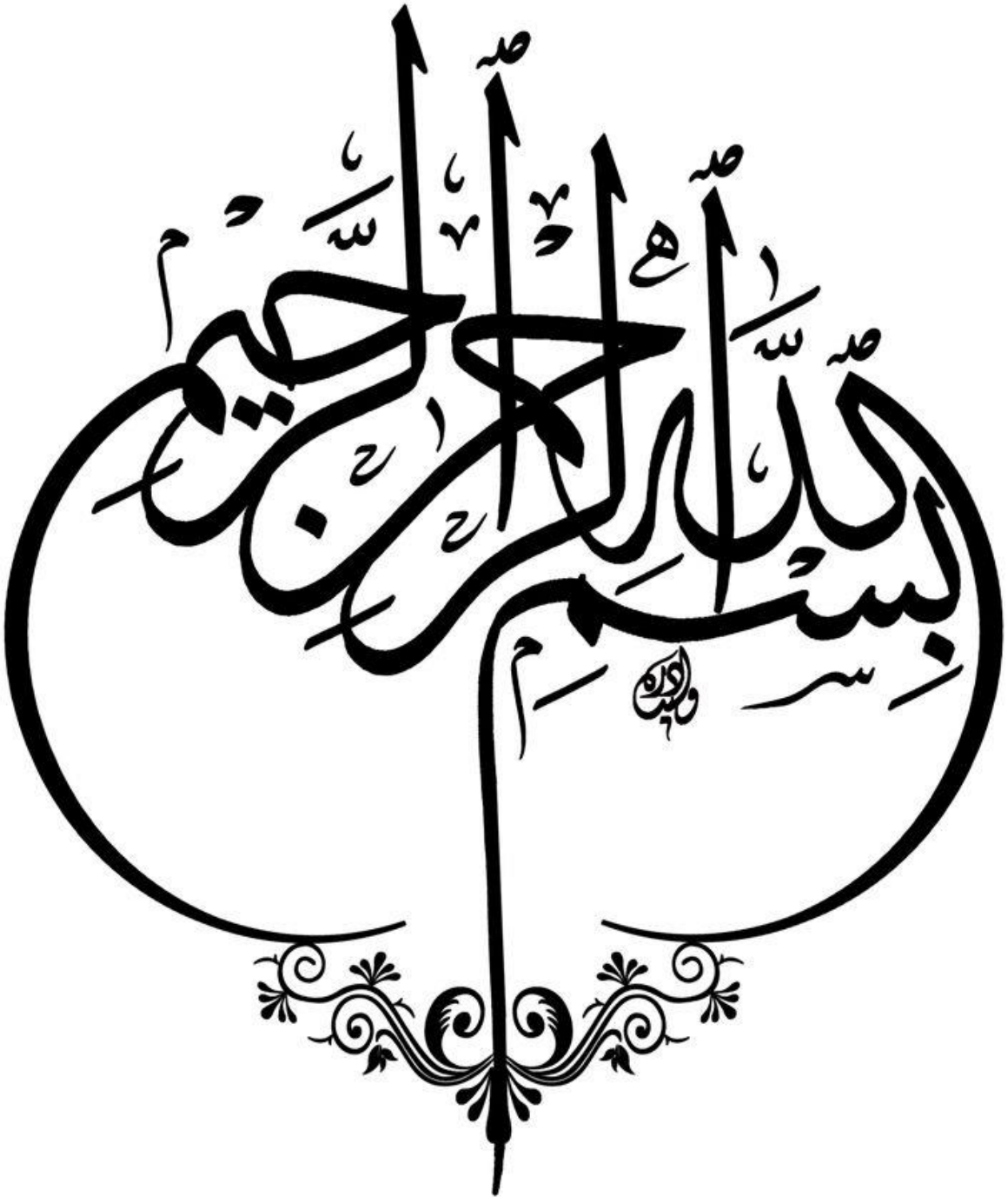
بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على و اقع التأمين التكافلي في الجزائر و السعودية و أهم التحديات التي تواجههما، باعتبارها من أهم المكونات التي يقوم عليها النظام المالي، من خلال مساهمته الكبيرة في تطور الاقتصاد، وبروزه كبديل شرعي للتأمين التجاري، حيث تم عرض متغيرات الدراسة المتمثلة في التأمين التكافلي، بالإضافة إلى تحليل واقع هذا النوع من التأمين في الجزائر و السعودية. وقد تم التوصل من خلال الدراسة إلى أن صناعة التأمين التكافلي في الجزائر ضعيف التطبيق، من خلال وجود شركة وحيدة تطبق هذا النوع من التأمين هي شركة سلامة للتأمينات، في ظل غياب أدنى متطلبات إرساء صناعة التأمين التكافلي، خاصة الجانب التنظيمي، وتدني مستوى الثقافة التأمينية

الكلمات المفتاحية:

التأمين التكافلي، التأمين التجاري، شركة سلامة للتأمينات

Résumé

Cette étude vise à identifier la réalité de l'assurance takaful en algérie et Algérie et Saudi et les défis les plus importants auxquels elle est confrontée, car c'est l'une des composantes les plus importantes du système financier. En prouvant son grand succès en tant que contributeur majeur aux progrès de l'économie. Et son émergence en tant qu'alternative légitime à l'assurance commerciale, d'où la variable d'étude représentée dans l'assurance takaful, ainsi que d'analyser la réalité de ce type d'assurance en Algérie et Saudi Arabique. L'étude a révélé que l'industrie de l'assurance takaful en algérie est faible, en ayant une seule compagnie qui applique ce type d'assurance qui est la compagnie salama, en l'absence des exigences minimales pour établir l'industrie de l'assurance takaful, en particulier l'aspect réglementaire et le faible niveau d'assurance. culture d'assurance.

Mots clés: assurance takaful. Assurance commerciale. Salama compagnie d'assurance

شكر و تقدير

أهدي ثمرة جهدي إلى التي وصلت نصائحها إلى الآفاق وتسرب إرشاداتها إلى الأعماق

إلى التي حملت مسؤولية الإشراف ، و رصعت باسمها بحثنا بعد المولى عز وجل – بالتوجيه والمساعدة–

إلى الأستاذة المشرفة **"نوال لعشوري"** التي أتمنى لها كل النجاح والتوفيق ، وأدامها الله مبرازا منيرا للبحث والباحثين.

إهداء

نحمد الله و نشكره شكرا يليق بجلاله سهل لنا الصعاب ووفقنا و ألهمنا القدرة

لانجاز هذا العمل الذي أهديته:

إلى التي ربتني جدتي الغالية "**الزهرة**" أطال الله في عمرها

إلى جدي "**الفجري**" أطال الله عمره و خالي "**فوزي**"

إلى التي غمرتني بحنانها و دعواتها إلى التي أثارت درب حياتي و وقفت إلى جانبي في كل خطوة من خطواتي إلى رمز العطف و الحنان إلى صاحبت القلب الكبير، انتمائي الأول و الأخير إليك يا أروع ما في الكون أمي الحبيبة "**صنية**" أبقاها الله حفظا و صونا و دعما و عونا

إلى من تحمل مشاقة الدنيا و عنائها من اجل أن أعيش محترما معززا مكرما، إلى من علمني و شجعني كثيرا حتى كبري و ضحى بكل ما لديه لي أبي العزيز "**أحمد**" أدامه الله لنا

إلى أخي "**حازم**"

إلى أقاربي و أصدقائي بدون استثناء و لكل إخوتي في الله و إلى كل من يعرفني

محي الدين

إهداء

إلى الذي عليه توكلت و به أمنت إلى خالقي ورازقي حمدا وشكرا يوافي حقه ونعمه

إلى حبيبي وشفيعي يوم لا ينفع مال ولا بنون،إلى الذي وفقني

إلى النجاح دوما....المولى عز وجل.

إلى علي البشير وسيد الخلق، و خاتم الأنبياء أجمعين وشفيعي يوم الدين،

محمد عليه أزكى الصلوات والتسليم.

فما أسرع قلمي في يدي، و ما أسعد قلبي في صدري حين أكتب هذا الإهداء إلى:

ثمرة جهدي إلى من قال فيهما الرحمن "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه بالوالدين إحسانا"

إلى من حملتني تسعا وربتني دهرا، إلى من كان حبها لي شهدا ورعايتها لي عهدا وبطنها لي مهدا، إلى من تحملت التعب وسهرت الليالي لأجلي، إلى شمسي التي لا تغيب، إلى التي أرضعتني حب العلم وأهله أمي الغالية **"صورية"**

إلى منبع شخصيتي ونور دربي، إلى من علمني كيف أفرض وجودي، إلى من رباني على القناعة، إلى من زرع في نفسي قيما، و في عقلي علما،إليك يا من أنرت دربي بنور بصيرتك، إليك أبي الغالـــي **"عبد الوهاب"**

باسم

قائمة الأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
شكل رقم 2- 1	تطور رقم أعمال قطاع التامين الجزائري خلال الفترة (2019/2016)	56
شكل رقم 2- 2	تطور انتاج فروع التامين شركة سلامة	58
شكل رقم 2- 3	مساهمة شركة سلامة في النمو الاقتصادي	59

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم 1- 1	تطور صناعة التأمين التكافلي	17-16
جدول رقم 1- 2	أوجد التشابه بين التامين التجاري و التامين التكافلي	23
جدول رقم 2- 3	عدد الشركات الحاصلة على تصريح نهائي للعمل في قطاع التامين التكافلي في المملكة العربية السعودية	34
جدول رقم 2- 4	توزيع العاملين في قطاع التأمين التكافلي حسب الجنسية	37
جدول رقم 2- 5	صافي أقساط التأمين المكتتبة الموزعة حسب نوع النشاط	40
جدول رقم 2- 6	عمق سوق التأمين التكافلي	42
جدول رقم 2- 7	كتافة سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية	44
جدول رقم 2- 8	نسبة الاحتفاظ حسب نوع النشاط	45
جدول رقم 2- 1	تطور رقم الاعمال شركة سلامة خلال فترة 2014 - 2017	58
جدول رقم 2- 2	عد الوكالات المباشرة لشركة سلامة للتأمينات الجزائر	59
جدول رقم 2- 3	حجم اليد العاملة الناشطة في شركة سبلامة للتأمينات الجزائر	59
جدول رقم 2- 4	تطور انتاج فروع التأمين لشركة سلامة للتامينات الجزائر	59
جدول رقم 2- 5	حجم التعويضات شركة سلامة للتأمينات الجزائر	60
جدول رقم 2- 6	مساهمة شركة سلامة في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2014	60

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
ملخص	I
Résume	II
إهداء	III
شكر و تقدير	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الجداول	VII
فهرس المحتويات	III
المقدمة	أ-ب-ج-د
الفصل الأول: الإطار النظري / مدخل للتأمين التكافلي	28-07
تمهيد	07
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التامين	08
المطلب الأول: نشأت التأمين	08
المطلب الثاني: تعريف التأمين	09
المطلب الثالث: الوظائف الاجتماعية للتأمين	10
المطلب الرابع: أنواع التأمين	14
المبحث الثاني: ماهية التامين التكافلي	17
المطلب الأول: ماهية التأمين	17
المطلب الثاني: صور التأمين التكافلي و أنواعه و صيغه	20
المطلب الثالث: مبادئ التامين التكافلي و آلياته	23
المطلب الرابع: أوجه الشبه و الاختلاف (تأمين تكافلي و تأمين تجاري)	24
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي / صناعة التأمين التكافلي بين الواقع و التحديات	65-30
تمهيد	30
المبحث الأول: واقع سوق التامين التكافلي في المملكة العربية السعودية	31
المطلب الاول: الإطار القانوني المنظم لقطاع التامين التكافلي في السعودية و انعكاسه على الشركات العاملة فيه	31

المطلب الثاني: الخبرات و الموارد البشرية العاملة في القطاع التامين التكافلي السعودي	34
المطلب الثالث: المنتجات التامينية التكافلية المطبقة في المملكة العربية السعودية	38
المطلب الرابع:تطور أداء قطاع التامين التكافلي السعودي خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2020	39
المطلب الخامس: التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية	45
المبحث الثاني:صناعة التامين التكافلي في الجزائر واقع و تحديات دراسة حالة شركة سلامة	48
المطلب الاول: مدخل لقطاع التامين الجزائري	48
المطلب الثاني: واقع صناعة التامين التكافلي في الجزائر	55
المطلب الثالث: تحديات التأمين التكافلي في الجزائر	61
خلاصة الفصل	65
الخاتمة	68-66
قائمة المراجع	-

المقدمة

صارت درجة التقدم الاقتصادي لأي دولة في العالم مرتبطة بشكل كبير بعدم تقدمها أعلى ودرجة التحكم في المصارف والتأمين، ويرجع ذلك إلى أن جذب رؤوس الأموال ورجال الأعمال من مختلف دول العالم متوقف على عدم الخدمات المصرفية والتأمينية التي تقدمها الدول المستقبلية للاستثمارات الأجنبية، لذلك تسعى كل دولة إلى البحث عن أنجح الأساليب المالية والتأمينية لتسهيل هذه العملية.

ويعد نظام التأمين من بين أهمالأنظمة التي شهدت تطورا ملحوظا والتي يأتي على رأسها القطاع البنكي حيث أصبح التأمين جزءا مكملا له ولقد أثارت فلسفة عمل التأمين التجاري الكثير من الجذل فيما يخص تكييفه الفقهي، لذلك قام مجموعة من الفقهاء المسلمين بالنظر إلى مشروعيته من خلال المؤتمرات والندوات وصولا إلى فتاوى بتحريمه والتوصية بنظام التأمين التكلفي كبديل شرعي أثبت جدارته في قيادة هذه الصناعة على أسس وقواعد تميزه عن نظيره التقليدي.

ولقد أدى الاهتمام بالتأمين التكافلي إلى بناء الركيزة الثالثة من ركائز منظومة الاقتصاد الإسلامي، باعتبار القطاع المعرفي الإسلامي الركيزة الأولى وقطاع الاستثمار الركيزة الثانية، مما ساعد المؤسسات المعرفية والاستثمارية الإسلامية على تغطية المخاطر التي تتعرض لها أعمالها وعملياتها وحد من سيطرة شركات التأمين التجاري والتي كانت حرجا شرعيا آخر يمكن القول أن الظهور التأمين التكافلي دور مهم كبديل ومنافس للتأمين التجاري في آن واحد وهو ما أسهم في تحقيق المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية الإسلامية.

إشكالية الدراسة: مما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في سؤال الجوهري التالي:

ماهو واقع صناعة التامين التكافلي في كل من المملكة العربية السعودية و الجزائر؟ و ما هي أهمية التحديات التي تواجهها؟

1. الأسئلة الفرعية:

1- ما هو التأمين التكافلي؟ وفيما تتمثل خصائصه ومبادئه؟

2- ماهي أوجه التشابه والاختلاف بين التأمين التكافلي والتجاري؟

3- كيف انعكس الالتزام بتطبيق القوانين المنظمة لعمل قطاع التأمين على شركات التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية؟

4- ما مدى مساهمة سوق التأمين التكافلي السعودي في الناتج المحلي غير النفطي؟

5- ما هو واقع صناعة التامين التكافلي في الجزائر؟ و ما هي التحديات التي تواجهها؟

2. فرضيات الدراسة:

1- هناك العديد من الاختلافات بين التأمين التجاري والتأمين التكافلي.

2- ينعكس إيجابا الالتزام بتطبيق القوانين المنظمة لعمل قطاع التأمين على شركات التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية.

3- يساهم سوق التأمين التكافلي في الناتج المحلي غير النقص في المملكة العربية السعودية.

4- تعتبر تجربة الجزائر من التجارب الحديثة في مجال صناعة التأمين التكافلي ولم تجد روجا كثيرا لدى شركات التأمين ونواحيه العديد من التحديات القانونية والتشريعية والتي حالت دون انتشار الواسع لهذه الصناعة.

3. أهمية الدراسة:

تضح أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج أحد أهم الموضوعات الحديثة، وهي صناعة التامين التكافلي، وذلك من خلال التعرف على مفهوم هذا المطلح والتطرق إلى آليات المبادئ المتعلقة بكيفية تطبيقه، خاصة وإن التأمين التكافلي يعد بديلا عن التأمين التجاري والذي يراعي الأحكام الشرعيةفي تعاملاته وتزداد أهمية هذه الدراسة من خلال الضوء على تجربة رائدة في هذلا المجال ألا وهي تجربة المملكة العربية السعودية من خلال رصد واقع تطبيق صناعة التأمين التكافلي فيها والتعرف على القوانين والتعليمات المنظمة لهذا القطاع وكيف ينعكس ذلك على أداء شركات التأمين التكافلي، وهذا لمحاولة إسقاط هذه التجربة على الجزائر كون أن صناعة التأمين التكافلي فيها مازالت حديثة، لذا تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع صناعة التأمين التكافلي في الجزائر وتحديد أهم الصعوبات والتحديات التي تعيق عملية تطوير هذه الصناعة. و تزداد أهمية الدراسة من خلال تصليط الضوء على تجربة التأمين التكافلي في السعودية و الجزائر.

4. أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تسليط الضوء على اهم المبادئ التي يقوم عليها التأمين التكافلي وآليات تطبيقها.
- ✓ ابراز أوجه التشابه والاختلاف بين التأمين التكافلي والتجاري.
- ✓ رصد واقع التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية من خلال دراسة أداء سوق التأمين، مع الوقوف عل نسبة مساهمة هذا الأخير في الناتج المحلي غير النفطي.
- ✓ التعرف على أهم الصيغ الشرعية التي تتبعها شركات التأمينالتكافلي في إدارة عملياتها.
- ✓ ابراز كيف ينعكس الالتزام بتطبيق القوانين والتعليمات المنظمة لقطاع التأمين السعودي على شركات التأمين التكافلي.

- ✓ رصد واقع التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية من خلال دراسة أداء سوق التأمين، مع الوقوف عل نسبة مساهمة هذا الأخير في الناتج المحلي غير النفطي.
- ✓ يجب زيادة البنوك في مجال التامين التكافلي و نشر التقافة التأمينية في أوساط المجتمع الجزائري.

5. أسباب اختيار موضوع الدراسة:

تم اختيار الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية، وتتمثل فيما يلي:

الميول نحو هذا النوع من المواضيع قصد كسب معارف جديدة .

نقص البحوث التي تناولت هذا الموضوع على مستوى مكتبته الجامعية ورغبة منا في اثرائها لمساعدة زملائي الطلبة بفتح مجال لبحوث أخرى في هذا الموضوع

6. منهج الدراسة:

يهدف الإجاب على الاشكالية المطروحة و كدى اختيار فرضيات الدراسة ثم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في وصف البيانات التي تم الحصول عليها من مختلف المراجع من مقالات و مدكرات في إعداد الخلفية النظرية للموضوع و التحليل في معالجة واقع صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية و الجزائر و توقع أهم التحديات و الصعوبات التي تواجه تطبيقه.

كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي في دراسة مراحل تطور صناعة التامين في الجزائر و السعودية حيث تم مراعات التسلسل الزمني للتطورات الحاصلة في هذا القطاع

7. صعوبات الدراسة:

صعوبة الحصول من الهيئات الرسمية على التعارف التي تعكس واقع الصناعة التأمين التكافلي في الزائر والخامسة بتركيبة السلامة لتأمينات لهذا كانت بعض الاحصائيات تتوقع عند انعدام التام للمراجع المتعلقة بموضوع صناعة التأمين التكافلي على مستوى الجامعة وقتها في الجامعات المجاورة.

8. حدود الدراسة:

الحدود المكنية: قطاع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية – شركة سلامة للتأمينات (الجزائر).

الحدود الزمنية:

- ➢ تمتد الدراسة بالمملكة العربية السعودية بين فترة 2014 – 2020.
- ➢ فترة الدراسة بالجزائر لم نستطع ضبطها لكل المتغيرات المدروسة بسبب صعوبات الحصول عليها.

9. الدراسات السابقة:

يعتبر تقديم و تحليل الدراسات السابقة المرتبطة بالدراسة من أهم معايير تحديد البناء السليم إذ تساهم في دعم الفهم الإجابي حول الموضوع المدروس و إتاحة الاستمرارية في البحث عن طريق عرض التسلسل الزمني للدراسات السابقة و سيتم من خلاله تناول اهم الدراسات و التي تتعلق بمتغيرات الدراسة.

- **بهلول فيصل، خويلد عفاف، التامين التكافلي كبديل للتأمين التجاري في الجزائر (واقع و أفاق) جامعة حسيبة بن بوعلي كبية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير يومي 03 و 04 ديسمبر 2012.**

حيث تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الاختلاف الجوهري بين التأمين التجاري و التكافلي و أنواع هذا التأمين كنا تقوم بدراسة تطوره على المستوى العالمي بصفة عامة في الأسواق العالمية و بصفة حاصة في السوق العربية و القيام بالدراسة حول تطوره في الجزائر و تحديد المشاكل و الصعوبات و التحديات التي تؤدي إلى عدم تطوره و دراساتها في سبيل وجود حل لها.

- **عامر اسامة 2014 أثر توزيع الفائض التاميني على تنافسية شركة التامين، (مذكرة ماجستر) كلية العلوم الاقتصادي و علوم التجارية و علوم التسيير (جامعة سطيف).**

و يهدف من خلال دراسته إلى إظهار ملامح التأمين التكافلي مع إبراز السيغ التي تتبعها شركة التأمين في إدارة عملياتها التأمينية و الاستثمارية كما يعمل على محاولة رسم المعالم الأساسية لإدارة الفائض التأميني من حيث استثماره و كيفية حسابه و طريقة توزيعة كما يعمل ايضا من خلال دراسته إلى تحديد معرفة تأثير طرف توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التامين التكافلي.

- **معوش محمد الأمين، 2020 متطلبات تنمية آليات عمل التامين التكافلي في الجزائر على ضوء التجارب الدولية (ماليزيا – السعودية – الإمارات العربية المتحدة).**

أطروحة دكتورا كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير و يهدف من خلال دراستة إلى إبراز آليات عمل شركة التأمين التكافلي و عرض إنجازات التامين التكافلي في بعض الدول الرائدة في هذا المجال و تقييم الوضعية الحالية لسوق التامين الجزائرية و تحديات تنمية التامين التكافلي و أعمال شركاته في الجزائر كما عمل على إقتراح إطار تامين تكافلي موازي لنظام التأمين التكافلي في الجزائر.

الفصل النظري

مدخل التأمين التكافلي

تمهيد

يعتبر التامين نظام مكمل للنظام المالي و المصرفي و ركيزة من ركائز الاقتصاد الدولي إذ يلعب دورا هاما و متنامية في مختلف الأنشطة الاجتماعية و الاقتصادية حيث أنه أصبح أكثر نشاطا لا يمكن الاستغناء عنه سواء للمؤسسات أو الأفراد و نظرا للارتباطات الممارسات التطبيقية التأمينية من قبل الشركات التجارية بالربا و الغرر و الإسترباح المبالغ فيه على حساب مصائب المستأمنين المتضررين حيث خلص أهل الفقه و العلم الشرعي على عدم مشروعية التامين التجاري من خلال إصدارهم فتوى تحريمه و استبداله بتامين يتوافق و مبادئ الشريعة الإسلامية ألا و هو التأمين التكافلي الذي يعتبر هو اللبنة الأساسية التي اعتمد عليها أهل العلم و الاختصاص لتأمين حياة الأفراد و ممتلكاتهم دون المساس باعتبارهم الدينية و مصالحهم الشخصية و المالية.

لذلك تم تقسيم هذا الفصل لمبحثين كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التامين

المبحث الثاني: ماهية التامين التكافلي

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التأمين

في ظل التطور الحاصل في المنظومة الاقتصادية على المستوى الدولي و حاجة الأفراد لنظام يحمي ممتلكاتهم و أرواحهم من الأخطار التي لا يمكن التنبؤ بها ظهر نظام التامين كحماية لمتطلبات المجتمع التأميني.

المطلب الأول: نشأه التامين

كانت فكره التامين سائدة منذ القدم من اجل لجوء الأفراد للتعاون من اجل إيجاد وسائل لمواجهه الأخطار المشتركة وهذا في وان لم يرقى تنظيم هذه العملية إلى الشكل الذي يعرف به اليوم حيث نجد أن بعض أنواع التامين وجدت منذ القدم فمثلا يذكر المؤرخون إن قدماء المصريين هم أول من عرف نظام التامين التعاوني من خلال تنظيم لجمعيات دفن الموتى التنوع هذه الجمعيات مراسيم الدفن للأعضاء المنخرطين الذين يعجز ذويهم عن تحمل المصاريف الموت نظيره زوجي بدفع للجمعية في حياته أو بشبه هذا التعمير على الحياة في الوقت الحالي.

وفي القرن الرابع عشر ومع انتشار التجارة البحرية في مدن ايطاليا البحر الأبيض المتوسط ظاهر التامين البحري بالقرض المغامرة البحري أنا وهو عبارة عن رهن بقاله سفينة ضمانا على يؤدي على سبيل القرض خلال رحلتها وكان المضاربون يمنحون قروض لمجهز السفن فإذا ما هلكت السفينة مع ما تحمله من بضائع يفقد المقرضون مبالغهم المدفوع أما إذا وصلت السفينة سالمه لميناء الوصول فلهم المقرضون الحق في مبلغ كامل يتضمن المبلغ المدفوع نقاط له فوائد معتبره.

وظهرت أهمية التامين عاقبه الحريق المشهور الذي حدث في لندن عام 1966 الذي دمر 13000 منزل و 100 كنيسة وبالتالي كانت نقطه انطلاقا في نشوء التامين منذ خطر الحريق في انجلترا ينتشر بعد ذلك في ألمانيا والولايات المتحدة وإفريقيا.

مع بداية القرن 18 بدأت أول شركات التامين في الزهور برؤوس أموال ضخمه ومكانتها من تحمل المخاطر البحرية الهامة وقد تأسست أول شركه تامين بحريه في انجلترا سنه 1720 وطبيعتها شركه باريس عام 1750 وبحلول القرن التاسع عشر ظهرت فروع للتامين أبرازها تأمينات المسؤولية المدنية تأمينات علام الماشية1855و التامين الاجتماعي الخاص بالحوادث العمل1898

مع بداية القرن 20 بدا انضمام بتامين وسائل النقل نفسها من الأخطار التصادم والسرقة والحريق وظاهره تامين السيارات ويتبعه تامين السرقة و التأمينات الهندسية. (قرواني،2015،ص 13).

المطلب الثاني: تعريف التأمين:

أولا: تعريف الاقتصاديين:

عرفه فريدمان FREDMAN أنه الفرد الذي يشتري تأمين ضد الحريق على منزل يمتلكه، بفضل تحمل خسارة مالية صغيرة مؤكدة – قسط التأمين – بدلا من أن يبقى متحملا خيط من احتمال ضعيف خسارة مالية كبيرة. المنزل بأكمله – واحتمال كبير بأن لا يخسر شيئا وذلك بفضل حالة التأكد على حالة عدم 1 التأكد"

ويقول KNIGHT: عمل من أعمال التنظيم والإدارة وذلك لأنه يقوم بتجميع أعداد كافية من الحالات المتشابهة لتقليل درجة عدم التأكد إلى حد مرغوب فيه، فالتأمين ما هو إلا تصوير لمبدأ استبعاد عدم التأكد وذلك بالتعامل في مجموعات من الحالات من التعامل في حالات مفردة.

وأيضا عرفه "Shacle" يهتم التأمين في حد ذاته فيقول " إن من الأسس التي يعتمد عليها التأمين في القياس هو أن ظاهرة الأعداد الكبيرة تحول إلى عدم العلم إلى العلم.(سنوسي 2011- صفحة 93)

ويلاحظ من تعاريف الاقتصاديين اهتمامهم بإبراز الأسس الربانية في التأمين عموما وقانون الأعداد الكبيرة على وجه الخصوص وإهمالهم للجانب القانوني.

ثانيا: التعريف القانوني: يمكن تعريف التأمين من ناحية القانونية

تعرف المادة 619 من القانون المدني الجزائري التأمين بأنه "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغ من المال أو إيراد أو أي عرض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن. (قاشي، 2020، ص 05)

هو اتفاق يلتزم فيه المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له مبلغ من أعلى حال وقوع خطر مقابل أن يدفع المؤمن له إلى أقساط دورية محسوبة وفقا لمبادئ رياضية وإحصائية معروفة سواء كان هذا الاتفاق عن طريق المعارضة أم عن طريق التبرع. (سنوسي،2011،صفحة 97)

ثالثا: عقد التأمين: هو اتفاق بين طرفين أو عدة أطراف الذين وجب عليهم تطبيق بنوده و من وصفه أنه تابع لقطاع التأمين فهو يتميز أن تحرره وكالة أو شركة التأمين أي الطرف المؤمن و تصادق عليه و يمضيه كذلك الطرف أو الأطراف المؤمن لها و هذا بعد قراءة الشروط و البنود الواردة ضمن هذا العقد و كذا الإجراءات التي ستتخذ في حالة تطبيق أو الإخلال بأحد او كل هذه الشروط مثلا في حالة عقد تأمين شامل لمركبة فهذا يعني أن الطرف

المؤمن أي شركة التأمين هي من تتكفل بتعويض كلي للضرر أو فقدان هذه المركبة للطرف المؤمن له و هذا لحمايته من الخسارة أو ما يترتب عنها من أضرار مادية و معنوية مهما كانت الظروف و في أسرع مدة و أقرب وقت.

1- عقد رضائي: هو ذلك العقد الذي يكفي لانعقاده طرفي العقد.

2- عقد ملزم لطرفين: ففي عقد التأمين تنشأ التزامات متقابلة لكل م طرفيه.

3- عقد إتمام: فاحتمال الكسب والخسارة أمر محقق لطرفي عقد التأمين.

4- عقد معارضة: هو العقد الذي يأخذ كل من طرفيه مقابلا لما أعطاه

5- عقد زماني: يترتب على هذه الصفة أنه اذا تم فسخ عقد التأمين بعد سريانه فإن أثار هذا الفسخ لا تكون بأثر رجعي

6- عقد إذعان: هو العقد الذي يعد شروطه وبنوده أحد الطرفين وليس للطرف إلا أن يقبل بها إن أراد إتمام العقد.

المطلب الثالث: الوظائف الاجتماعية للتأمين و عناصره

1. **الوظائف الاجتماعية للتأمين**

تعتبر شركات التأمين من المؤسسات التي تعمل على تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها مؤسسة مالية تحصل على الأموال من المؤمن لهم لتقييد استثمارها في مقابل عائد يشاركون فيه وذلك إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة " وشركات التأمين كباقي المؤسسات الاقتصادية لها وظائف متكاملة لتحقيق أهداف العامة للشركة لكن تختلف بشكل واضح عن الوظائف المتعرف عنها في مجال الإدارة وأني تتمثل في: (قرواني مريم 2015، ص27، مرجع16)

1- وظيفة التسعير: وتعني وضع أسعار للأنواع التأمين المختلفة، إن تسعير الأنواع المختلفة من التأمين ويختلف اختلافا كليا عن تسعير الأنواع الأخرى من المنتجات فالشركة الصناعية تعرف تكلفة منتجاتها وتعرف مقدار الربح في الأسعار التي تصفها لهذه المنتجات عكس شركات التأمين التي لا تعرف فيها إذا كانت الأقساط التي تستوفيها في المؤمن لهم كافية لتغطية مصاريفها ودفع التعويضات المترتبة عليها. (قاشي، 2020، ص 05)

2- وظيفة الإنتاج: إن من أهم الوظائف التي تقوم بها شركة التأمين هو تأمين بيع عدد كاف من الوثائق، وذلك لأنه مع زيادة المؤمنين لهم تزداد قدرة الشركة على الاستمرار، وتسمى هذه العملية بعملية الإنتاج ويقصد بالإنتاج هنا المبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التأمين والمتمثلة في بيع الخدمة التأمينية وكثيرا ما يطلق على الوكلاء والوسطاء اسم المنتجين. ويقوم هذا القسم بتلقي كافة أعمال ومطالب عملاء الشركة

ومقترحاتهم التي تعكس حاجات ورغبات الزبائن وإيجاد الحلول الملائمة لها وتقديم الأجوبة المناسبة، إضافة إلى ذلك فهو يهتم بتطوير وتأهيل فريق من الرجال المبيعات لضمان الاتصال الفعال مع الزبائن والمستفيدين، ووضع الخطط الإنتاجية قصيرة وبعيدة المدى وكذا الإشراف على النشاطات والأبحاث التوثبقية. (سنونسي 2011، صفحة 29)

3- **وظيفة الاكتتاب** : وتهتم هذه الوظيفة باختيار وتبويب التأمين باختيار وتبويب التأمين بموجب السياسة التي تحددها شركة التأمين بما يحقق أهدافها وغايتها وبهدف الاكتتاب إلى تجميع محفظة فرعية من وثائق التأمين المختلفة وبذلك تقوم الشركة من خلال هذه الوظيفة بقبول طلبات إصدار الوثائق والمتوقع أن يتج عنها أرباح وترفض الطلبات المتوقع أن ينتج عنها خسائر أو كما تكون مجدية، وتقوم الإدارة العليا بالشركة بوضع سياسية واضحة للاكتتاب تتماشى مع غايات الشركة وقد تكون هذه السياسية الحصول على مجموعة كبيرة من وثائق التأمين المختلفة والتي تعطي ربحا منخفضا،أو تكون سياسة الشركة الحصول على عدد قليل من وثائق التأمين والتي تعطي ربحا مرتفعا وعادة ما تقوم الشركات بإصدار دليل نبين فيه أنواع التأمينات التي تقلبها والمناطق الجغرافية التي تحل بها والأخطار الخاصة التي يجب أخذ الموافقة عليها مسبقا وغير ذلك. (قرواني 2015، صفحة 28)

4- **وظيفة تسوية المتطلبات**: وهي تلك الوظيفة المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو الدفع التعويضات المستحقة للمؤمن له عند تحقق خطر المؤمن ضده وفي شركات لتأمين هناك جهة أو دائرة متخصصة بدراسة المطالبات المقدمة، وتحديد عدم التعويض المستحق من خلال تسوية الخسائر والشخص المسئول عن تسوية الخسائر هو" مستوى الخسائر" وهناك في أسس متبعة في تسوية المطالبات هي:

- التحقق من صحة المطالبات
- الإنصاف والسرعة في تسديد المطالبات
- تقديم المساعدات للمؤمن لهم.

5- **وظيفة إعادة التأمين** : يقصد بها نقل جزء من الخطر إلى الجهة أخرى أقدر على التحمل هذا الخطر وغالبا ما تكون هذه الجهة هي شركات إعادة التأمين.

6- **وظيفة الاستثمار**: كون أقساط التأمين يتم جمعها في بداية العملية التأمينية فإنه سيتوفر لدى شركة التأمين مبالغ ضخمة يمكن استثمارها وحسب مبدأ الملائمة أو المواءمة في الاستثمار فإن شركات التأمين التي تمارس

التأمين على حياة تقوم باستثمار أموالها في أدوات استثمارية طويلة لأجل وذلك كون الالتزامات المتوقعة تكون طويلة. (شيخ 2010، صفحة 55)

2. عناصر التامين

1- الخطر:

ويمثل الخطر ظاهرة عامة ترتبط ارتباطا وثيقا بحياة الإنسان اليومية و ما يقوم به من مختلف الأنشطة، و ينبع الخطر أساسا من حالة أو التخوف من تحقق ظاهرة معينة و التي قد يترتب عنها نتائج ضارة من الناحية المالية أو الاقتصادية، و فيما يلي يمكن عرض تعريفات مختصرة للخطر التأميني :

أ- التعريف الأول: يعرف Heins & Williams الخطر على أنه" عدم التأكد الممكن قياسه".

بمعن أنا الخطر هو حالة عدم التأكد يمكن قياسها باستخدام نظرية الاحتمالات. التأمين أو المستفيد في عقد التأمين".

ب- التعريف الثاني: كما عرف الخطر على أنه" حادث محتمل الوقوع لا يتوقف وقوعه على إرادة أحد الطرفي عقد ومن خلال هذا التعريف نستخلص الشروط التالية للخطر: (قرواني مريم، 2015، ص15)

- أن يكون الخطر محتمل الوقوع.
- أن لا يتوقف وقوع الخطر على إرادة أحد الطرفين.
- أن يكون الخطر محتمل الوقوع.
- أن يكون الخطر المؤمن منه مشروعا.

2- القسط:

يعرف القسط على أنه "المقابل الذي يلتزم المؤمن له بدفعه لتغطية الخطر الذي يأخذه المؤمن على عاتقه، فالقسط هو ثمن الخطر، دلك أن المؤمن يتمسك بقيمة القسط كي يتمكن من تغطية الخطر الذي قد يتعرض له المؤمن لهو على هذا الأساس يجب أن يتناسب القسط مع الخطر معتمدين في تحديد على قواعد الإحصاء المشار إليها و يقسم القسط إلى نوعين":

أ- **القسط الصافي**: هو مبلغ مساوي لقيمة الخطر دون أن يلحق بالمؤمن ربح أو خسارة و يتم حسابه على أساس الخطر بإتباع مقاييس فنية تعتمد على جمع تكلفة الحوادث فترة و تقسيمها على عدد الأخطار التي حصلت في نفس الفترة الزمنية و ذلك وفقا للعوامل التالية:

- نسبة احتمال وقوع الخطر و تحسب الطرق الإحصائية المشار إليها.

- مقدار قوة الخطر و جسامته و تعكس علاقة طردية بين القسط و الخطر.
- الوحدة الزمنية و تعكس علاقة فترة التأمين بالقسط و هي علاقة عكسية.

و يحسب القسط الصافي كما يلي:

$$\text{القسط الصافي} = \frac{\text{مبالغ الخسائر و مصاريف تسويتها}}{\text{عدد الوحدات المعرضة للخسائر}}$$

أو القسط الصافي = مبلغ التأمين X درجة احتمال وقوع الحادث أو تكرار X في متوسط الخسارة للحادث الواحد.

ب- القسط التجاري: هو المبلغ الذي يؤديه المؤمن له فعلا إلى شركة التأمين و يشمل إضافة إلى القسط الصافي (النفقات) التي تتحملها شركة التأمين خلال أداء عملها متمثل في نفقات الاكتتاب و نفقات التسيير 'الخطر) إضافتا لنفقات جهاز الإدارة و هي كافة المصاريف التي تدخل شركة التامين كأجور العمال.

و يحسب القسط التجاري كما يلي:

$$\textbf{القسط التجاري} = \frac{\text{القسط الصافي}}{1 - \text{معدل المصاريف}}$$

أو القسط التجاري = القسط الصافي + نفقات تتحمله شركة التأمين + الأرباح.

3- مبلغ التأمين:

يعرف على انه مبلغ يتعهد المؤمن بدفعه المؤمن له أو إلى المستفيد عند تحقق الخطر المؤمن ضده. و نميز بين أسلوبين في تحديد قيمة مبلغ التأمين:

- في حالت التأمين على الحياة لا يخضع العقد لقاعدة نسبة التعويض إذ يحدد مبلغ التامين على أساس اتفاق أولي بين الطرفين أي المؤمن و المؤمن له. حيث تدفع قيمة المبلغ كاملة إلى المؤمن له أو المستفيد عند وقوع الخطر. أو أقضاء مدة العقد و بكون التعويض تقدا و بشكل كامل.
- أما في حالة بقية التأمينات الأخرى فتخضع القاعدة النسبية للتعويض و دلك لسهولة عملية التقدير و قياس الضرر الذي يلحق الشيء موضوع التامين. و يحسب مبلغ التعويض وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{قيمة التعويض} = \frac{\text{قيمة الخسارة التي لحقت بالمؤمن له X في مبلغ التأمين}}{\text{القيمة الحقيقية للممتلكات}}$$

المطلب الرابع: أنواع التأمين

هناك العديد من التقسيمات التي اعتمدت لتصنيف التامين و هي تختلف بالمعيار المستخدم للتصنيف أو بالحر حسب الزاوية التي ينظر بها للتامين، فيمكن تقسيم التأمين من حيث الغرض من التأمين أو من حيث الخطر المؤمن منه و سنجملها في ما يلي:

أولا/ التقسيم حسب طبيعة عقد التأمين: و طبقا لهذا الأساس يمكن تقسيم التأمين إلى نوعين أساسيين:

1. **التأمين الاختياري (الخاص):** و يشمل التأمينات التي يتعاقد عليها الفرد أو المنشأ بمحض اختيارهم و ذلك للحاجة الملحة لمثل هذه الطغتية التأمينية، أي لا بد من توافر حرية الاختيار في التعاقد بين شركة التأمين و بين الفرد أو المنشأ و تشمل كافة فروع و أنواع التأمين مثل تأمين الحوادث و الحريق و يطلق على مثل هذا التأمين بالتأمين الاختياري أو التأمين الخاص.
2. **التأمين الإجباري:** حيث لا يتوفر هنا عنصر الاختيار بل يكون أساس التعاقد هو الإجبار حيث تلزم الدولة الأفراد و أصحاب العمل بالقيام بهذا النوع من التأمين بدافع المصلحة العامة و لحماية الطبقات ذات الدخل المحدود و للقضاء على الطاقية في المجتمع و لإجراء العدالة في توزيع الدخول، مثلا التأمينات المتعلقة بالعجز أو المرض أو الشيخوخة أو الوفاة أو البطالة

ثانيا/ التقسيم من حيث موضوع التأمين و الخطر المؤمن منه: بناء على هذا الأساس يكون محور التقسيم هنا محور الخطر المؤمن منه و عليه يتفرع التأمين إلى ثلاث أقسام وهي:

1. **تأمينات الأشخاص:** في هذا النوع من التأمينات يكون الخطر المؤمن منه يتعلق بالمؤمن له، حيث يقوم هذا الأخير بتأمين نفسه من الأخطر التي تهدد حياته أو سلامة جسمه أو صحته مثل التأمين على الحياة، التأمين من المرض.
2. **تأمين الممتلكات:** و هنا يكون الخطر متعلق بممتلكات المؤمن له أي تأمين الفرد من الأخطار التي قد تصيب ممتلكاته و تؤدي لتلفها و هلاكها كالتأمين من الحريق أو السرقة.
3. **تأمينات المسؤولية المدنية:** و هي تأمين المؤمن له من رجوع الغير عليه بالمسؤولية نتيجة قيامه بالخطاء ما يؤدي إلى إصابتهم و إلحاق الضرر بهم، و هناك تحل شركة التأمين محل المؤمن له في دفع قيمة التعويض له.

ثالثا/ التقسيم من حيث تحديد الخسائر و التعويض اللازم:

طبقا لهذا الأساس يمكن تقسيم التأمين إلى نوعين: (زبار، 2014، 2021)

1- التأمينات النقدية: و تشمل كافة التأمينات التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عند تحقق الخطر المؤمن منه، و ذلك لوجود عنصر معنوي في هذا النوع من التأمينات، فنظرا لصعوبة قياس الأخطار المعنوية يتفق مقدما على مبلغ التعويض المستحق عند تحقق الخطر و يتمثل ذلك في مبلغ التأمين.

2- تأمينات الخسائر: حيث لا يوجد أي صعوبة في تحديد الخسارة المحققة فهي تخضع لمتغيرات قابلة للقياس الكمي و بذلك يمكن تحديد مبلغ التأمين اللازم باستخدام الطرق الرياضية المتاحة أو المتطورة و من قبيل هذا النوع من التأمينات الخسائر ما هو معروف بتأمينات الحريق و الحوادث و السطو و السرقة و غير ذلك من تأمين الممتلكات بتقسيماتها، و ينبغي أن نقول هنا أن المبادئ القانونية للتأمين تسري كلها على هذا النوع من التأمينات و يشترط أساس على أن لا يزيد مبلغ التعويض عن قيمة الخسارة الفعلية المحققة نتيجة وقوع الخطر المؤمن منه.

رابعا: التقسيم حسب الغرض من التأمين أو طبقا للطرق المختلفة لإجراء التأمين:

طبقا للأساس السابق ينقسم التأمين لثلاثة أنواع رئيسية:

1. **التأمين الخاص أو التجاري:** و يقوم التأمين هنا على أساس التجاري، أي بغرض تحقيق الربح و عادة ما يقوم بهذا النوع من التأمين شركات التأمين و هيئات التأمين بالاكتتاب، حيث يتم حساب قسط التأمين بشكل يغطي الخطر المؤمن عنه بجانب نسبة إضافية أخرى لتغطية المصروفات الإدارية و الربح الذي تهده إليه مثل هذه الهيئات.
2. **التأمين التعاوني و التبادلي:** و يقوم التامين هنا على أساس التعاوني بحث و من تم لا يكون الغرض منه تحقيق الربح، و لكن توفي للتغطية التامين للأعضاء بأقل تكلفة ممكنة و يقوم بهذا النوع هيئات التأمين التبادلي و الجمعيات التعاونية.
3. **التأمين الاجتماعي:** و يقوم التأمين هنا على أساس أهداف اجتماعية و من تم لا يهدف هذا النوع من التأمين إلى الربح و لكن يهدف على حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من أخطار يتعرضون لها و لا دخل لإرادتهم فيها و ليس لهم القدرة حماية أنفسهم منها، و عادتا ما يفرض هذا التامين إجباريا و غالبا ما تقوم بتنفيذه هيئات حكومية.

خامسا/ التقسيم من الناحية العلمية: حيث يقسم التامين إلى

1. **تأمينات الحياة:** في هذا النوع من التامين يتعهد المؤمن في مقابل أقساط محددة يؤديها المؤمن له، بأن يدفع على المؤمن له أو المستفيد مبلغ من المال عند وفاة المؤمن له أو عند بقائه على قيد الحياة بعد مدة معينة و ذلك حسب ما اتفق عليه في العقد و تنقسم تأمينات الحياة إلى ثلاثة أنواع رئيسية: عقود تأمين حالة الوفاة، حالة الحياة، عقود التامين المختلطة.
2. **التأمينات العامة:** و تندرج تحت هذا النوع من التامين كل أنواع التأمينات الأخرى التي لا ينطبق عليها وصف التأمينات الحياة مثل: التامين على الحريق، التامين على السيارات و التامين من السرقة و السطو و التامين الطبي و غيرها. (زبار، سنة 2014، ص 8 إلى 10)

المبحث الثاني: ماهية التأمين التكافلي

إن التطور الحاصل في المجتمعات و عجز التأمين التجاري عن تلبية رغبات الأفراد التأمينية و مساعيها لتحقيق الربح و أطر الجانب الديني على الأفراد بما أن التامين التجاري يتعامل بصيغة الربا أدى إلى ظهور توع جديد من التأمين و هو التأمين التكافلي.

المطلب الأول: ماهية التأمين التكافلي

أولا: نشأة التأمين التكافلي وتطوره

هو نظام التكافل والتعاون بين الأفراد منذ القدم في المجتمعات في شكل نظام أنساني اجتماعي مثل ذلك الذي عرف بنظام "الغافلة" حوالي سنه 622 في المدينة المنورة وكان يعالج مسالة القتل الخطأ وحمل المسؤولية عن الدية لعائلته أو قتل القاتل. (عامر، 2014، ص06)

عرفت صناعة التامين التكافلي عده تطورات عبر التاريخ يمكن تحديدها أهم وقف التسلسل التاريخي من خلال

الجدول التالي: تطور صناعة التأمين التكافلي

السنة	تطور صناعة التأمين التكافلي
1964	عقد في دمشق اجتماع للمجمع الفقهي الإسلامي نوقش فيه موضوع التأمين حيث اتفق الفقهاء على حرمة التأمين التجاري وأقروا التأمين التعاوني بدلا عنه.
1979	قام بنك فيصل الإسلامي في السودان بتأسيس أول شركة تأمين تكافلي تحت اسم شركة التأمين الإسلامية السودانية.
1983	أسست شركت التكافل الإسلامي في البحرين وشركة التكافل الإسلامي في لوكسمبورج
1984	دخل قانون التأمين التكافلي حيز التنفيذ في ماليزيا.
1985	تأسست في المملكة العربية السعودية أول شركة تأمين إسلامية تحت اسم الشركة الوطنية للتامين التعاوني.
1992	شركة التأمين الإسلامية العالمية في البحرين ولبنك البحرين الإسلامي دور مهم في إنشائها واستثمار أموالها
1994	تأسست شركة التكافل الاندونيسية
1995	تأسست شركت التكافل السنغافورية وشركة التعاون الإسلامي في قطر

1996	شركة التأمين الإسلامية في الأردن
2003	أسست في ماليزيا شركة الإخلاص للتكافل
2004	أسست في ماليزيا شركة ماي بان للتكافل
2005	أسست في ماليزيا شركة تكافل كهوميروس
2007	تأسست شركة الأولى للتأمين المساهمة العامة المحدودة في الأردن
2009	بلغ عدد الشركات الإسلامية التكافلية 173 شركة معظمها شركات تأمين مباشر وبعضها شركات إعادة التأمين
2013	ارتفع عدد شركات التأمين التكافلي إلى 206 شركة

المصدر: بن منصور، 2012، ص 4.

ثانيا: مفهوم التامين التكافلي:

نظرا لحداثة التامين التكافلي فقد وردت مفاهيم (تعريفات) متعددة للتامين التكافلي نعرض هنا بعض المفاهيم التي وضعها الخبراء في هذا المجال وذلك على النحو التالي:

هو طريقه من خلالها تكون القوه الإنسانية في المجتمع متلاقية في المحافظة على المصالح الأخاذ ودفع الضرر أي جلب النفع للغير ودفع الضرار عنهم.

عرف أيضا انه تعاون (الجميع) منظم تنظيما دقيقا من عدد من الناس معرضين لخطر واحد حتى إذا ما تحقق خطر بالنسبة إلى بعضهم تعاون الجميع على مواجهته بتضحية قليله يبدلها كل من هم يتلافون بها الأضرار الجسيمة تحيق بمن نزل الخطر به منهم.

كما ذكر انه قيام مجموعة من الأشخاص بالاشتراك في نظام يتبع نقاط التعاون في تحمل الضرر الواقع على احدهم وبدفع تعويض مناسب للمتضرر من خلال ما يتبرعون به من إقساط.

ثالثا: أهمية التأمين التكافلي:

تؤذي التأمين دورا هاما في " المجتمعات" حديثة بالإضافة إلى الحماية الاقتصادية التي توفرها التامين لكثير من المشروعات وهو يساهم أيضا في تجميع المدخرات اللازمة لتحويل خطط التنمية في المجتمعات أو الاستثمار في أوعية اقتصادية متعددة وتبرز أهمية التأمين في: (خضري، 2016 ، ص 03-04)

1. **المساهمة في إجمالي النتائج المحلي:** يؤدي التأمين دورا حيويا وهاما في عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال أنشطة المختلفة ومساهمته بنسبة معينة في إجمالي الناتج المحلي.

2. **تجميع المدخرات**: ويظهر دور التأمين واضحا في تجميع المدخرات الوطنية لتمويل الخطط الاقتصادية ولا يختلف نوع من أنواع التأمين عن الآخر في هذه الوظيفة.

3. **حماية أموال وحقوق المؤمنين لهم والمستثمرين**:تقوم شركات التأمين بالعمل على حماية حقوق المؤمن لهم والمستثمرين خلال الأصول واستثمارات هذه الشركة بالإضافة إلى محصاة الأخطار ومخصص التعويضات.

4. **وظيفة العمالة الوطنية**: تساهم في خلق وظائف لعدد جيد من الباحثين عن العمل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

5. تحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد والأسرة:

يساهم التأمين الاجتماعي في محاربة الفقر حيث أنه يتجنب الفرد العوز والحاجة لها بطلب منه له من تعويض مادي عن الخسائر التي تحدث في دخله نتيجة لمرضه أو بلوغه سن الشيخوخة.

6. **محاربة الفقر**: التأمين فاصل، هم لمحاربة الفقر ومن هنا تنشأ الأهمية الاجتماعية ففي التأمين على الحياة نجد عقود غايتها منح الضمان كافي لإنفاق الأبناء على أنفسهم إذا فات عائلتهم في سن الدراسة.

7. **تقليل الحروق**: فالشخص الذي لديه تأمين يشعر بالطمأنينة سواء قبل وقوع الخسارة والعكس صحيح فالشخص الذي ليس لديه تأمين سواء على مركبته أو على ممتلكاته ولا يستطيع التعويض.(قاشي، سنة 2020، ص 10-11)

8-**التقليل من حجم الخسارة**: تستخدم شركات التأمين العديد من التي تساهم بشكل فعال في التقليل من احتمالية الحظر أو من حجم الخسارة في حالة حدوثها وذلك عن طريق مهندس الأمان ومن حصص الحرائق.

رابعا:أهداف التأمين التكافلي: للتامين التكافلي جمله من الأهداف نذكر منها ما يلي: (بيراز سنة 2020، ص43)

- ✓ الهدف الأساسي للتأمين التكافلي وتحقيق التكافل بين مجموعه المستأمنين وان هذا أمر يتفق ومع شريعة الإسلامية.
- ✓ إيجاد البديل الإسلامي للتامين التجاري الذي يتوافق الذي يوافق الشريعة ومبادئها.
- ✓ تخفيض تامين على اقل قدر ممكن.
- ✓ توفير نقاط التأمين لأموال وأملاك من يتخوفون من الوقوع في المحظور الشرعي.
- ✓ المساهمة في استكمال دائرة العجلة الاقتصادي الإسلامي.
- ✓ توفير الأمن و الطمأنينة لأفراد المجتمع.

خامسا: خصائص التامين التكافلي:خصائص التأمين التكافلي تميزه عن غيره من أنواع التامين الأخرى وأهمها:

أ- اجتماع صفه المؤمن له لكل عضو

وهذه من أهم الخصائص التي تميزت تامين تكافلي من غيره حيث أن أعضاء هذا التامين يتبادلون التامين فيما بينهم يؤمن بعضهم بعضا وهم يجمعون من صفتين في نفس الوقت مؤمن ومؤمننا لهم واجتماع صفه المؤمن والمؤمن له في شخصيه المشتركين جميعا يجعل العبء والاستغلال منتفي لأن هذه الأموال الموضوعة كأقساط مآلها.

ب- انعدام عنصر الربح:

ينحصر الهدف في التامين التكافلي في توفير الخدمات التأمينية للأعضاء على أفضل صوره وفي اقل تكلفه ممكنه وبمعنى آخر لا يسعى هذا النوع من القيام بعمليه التأمينية حيث يدفع المشتركون اشتراك التامين بنيه التبرع وليس بنيه تحقيق الأرباح وذلك نقاط أثار المخاطر التي قد تحدث بناء عليه يتحدث اشتراك التامين لدى هذه هيئات على أساس ذلك المبلغ الكافي لتغطيه النفقات الخاصة بالحماية التأمينية المقدمة وتحقق وتحقيق نقاط على أن الاشتراك يتم بنقاط كان أكثر من ما يجب تقاضيه مما يستبعد ردها هذه الزيادة إلى الأعضاء.

ج:**عدم وجود الحاجة إلى وجود رأس المال:**

أما كانت طبيعة مشروعات التامين التكافلي تتطلب وجود عدد كبير من الأعضاء لمقابله خطر معين يتم فيه الاتفاق على توزيع الخسارة التي تقل بأي منهم مما تؤدي إلى عدم الحاجة إلى رأس المال.

د: **التأمين بأقل تكلفه ممكنة:**

تعتمد الفكرة التي تقوم عليها المشاريع التامين التكافلي على توفير الخدمة التأمينية التكافلي على توفير الخدمة التأمينية الإدارية وغيرها فلا يحتاج الأمر إلى وسائط نقاط أخرى مثل الدعاية والإعلان. (حميدي نعيمة، حاوشين ابتسام، 2020، ص7)

المطلب الثاني: صور التأمين التكافلي وأنواعه وصيغه:

1- صور التأمين التكافلي:

تشير أدبيات و دراسات التكافلي بوجود صورتين لهذا التأمين هما:

أ- الصورة الأولى وهي التأمين التكافلي البسيط: ومنه يشكل الأفراد الذين يتعرضون إلى خطر معين مشابه جمعيه او هيئه جمعيه تعاونيه بقصد أن يعاون بعضهم بعضا في اقتصاد الخسارة المالية التي تقع في أي منهم خلال مده الاتفاق بحيث يقوم المعنيون في نهاية مده الاتفاق بتقدير الأخطار التي أصابت الأفراد الجمعية التعاونية ويقوموا باقتسام تلك الخسائر المالية ويدفع كل منهم المبلغ المستحق عليه.

وتتمثل مميزات تامين التكافل البسيط في الآتيك

- ✓ لا تهدف إلى تحقيق ربح وفائدة.
- ✓ يتم الاتفاق على اقتسام الخسارة الحالية التي تلحق بأي فرض في ألمجموعه خلال فتره أو حاله محددة.
- ✓ الاشتراك المطلوب دفع من المشترك لا تتجاوز نصيبه من قيمة الضر الفعلي المحقق..
- ✓ لابد ان يكون المشتركون فيه متشابهون من حيث الخطر المعرضين له.
- ✓ المشترك فيه يجمع من صفه المؤمن والمؤمن له وبالتالي هم يتولون الإدارة دون مقابل مادي ويحتاج إلى كوادر فنيه لإداراته والتامين التكافل الذي اجمع العلماء على جوازه عصريهم فكان لابد من الانتقال إلى التامين التكافلي المركب. (عامر، سنة 2015، ص 12)

ب- الصورة الثانية: وهي التأمين التكافلي المركب.

ويسميه البعض بالتأمين التكافلي المتطور لأن ذات التأمين البسيط مع تطور أدواته ووسائله تماشيا مع الواقع المعاصر وصورته وأن تقوم شركة متخصصة بإنشاء حسابين منفصلين وهما حساب المساهمين وحساب المشتركين.

وتمثلت مميزاته أن التأمين التكافلي المركب فيما يلي : (عامر، سنة 2015، ص 13)

- دفع الاشتراك مقدما وإلا سقط حق المشترك في التعويض.
- اجتماع الأخطار المختلة في حساب واحد لإعداد تأمينات الحياة.

ويجمع النظام الأساسي للتامين المركب بين هدفين الأول يعوض المضرة وهو المقصود نقاط الثاني حصول المشترك على الفائز التامين وهو المقصود تبعا ضرورة إيجاد كوادر فنيه مؤهله لإدارة العملية التأمينية.

2- أنواع التامين التكافلي:

- من بين أنواع التي يعطيها التأمين التكافلي ما يلي:

التأمين من الأضرار: تنقسم إلى:

أ- **تأمين الممتلكات:** ويراد منه التامين من الأخطار التي الأضرار بالأشياء المملوكة للأفراد أو المؤسسات كالتامين على من الأخطار الحريق وسرقه والتامين المنزلي الشامل وتامين الواجبات الزجاجية ونحو ذلك.

ب- **تأمين المسؤولية:** ويراد منه تأمين الشخص في حاله تحقيق مسؤوليّة قبل شركه التامين بدفع التعويض للمستعمل أو المتضرر مباشر هو ينقسم إلى قسمين:

- **تأمين المسؤولية المدنية:** ومن هو تأمين :

مسؤولية ملكي المركبات والشركات نقاط يتعرضون له من مسؤولية اتجاه الغير أثناء وجود هم في ممتلكاتهم وتأمين مسؤولية المقاولين تجاه الغير نتيجة مزاولتهم لمهنتهم.

- **تأمين المسؤولية المهنية:** ومن هو تأمين مسؤولية أصحاب الناقد يصيبهم من مسؤولية قانونيه تجاه غير نتيجة مزاولتهم لمهامهم.

ت- التأمين البديل عن التأمين عن الحياة: اثأر التأمين على الحياة نقاش كبيرا بين العلماء والفقهاء حيث إن هناك من الفقهاء من انجاز بعض أنواع التامين التجاري في حين حزم التامين على الحياة بجميع صوره للشيخ احمد فرح الصنهاوري والدكتور عبد العزيز الخياط أما الدكتور علي محي الدين نقاط ضعيفة وراء إن التامين على الحياة لا يختلف في جوهره ونقاط عن تامين من الأضرار أو ضد الإصابات أو التامين الصحي ولكن ما اثر اسمه يفهم منه التامين ضد الأخبار وعدم التوكل على الله عز وجل اقتراح تغيير مسمى على الحياة إلى التكفل الإسلامي بحماية الورثة نقاط الضعف وانقسم التامين التكافلي البديل عن تامين عن الحياة إلى قسمين هما:

- ✓ **التأمين في حاله الوفاة لحماية الورثة أو غيرهم:** يتبرع المؤمن له في هذه الحالة بالأقساط لصالح الولد يجب أن يكون تامين لصالح الورثة جميعا بعدل ومساواة وليس لصالح واحد إلا إذا كان هذا الواحد له من الظروف البدنية نقاط حيث انجاز جمهور الفقهاء هذه الرعاية الخاصة كما لا يمنع شرعا لصالح شخص أخر غير من باب التبرع حيث يجوز التبرع للغير صدقه المقبولة.
- ✓ **التأمين لدفع العجوز عند العجز:** هو تأمين يقوم به شخص لصالح نفسه عند مرضه وشيجته أو عند إحالته إلى المعاش أو عدم قدرته على العمل أو التجارة أو نحوهما وهنا يلتزم المشترك بدفع اشتراكات محدده فتقوم شركه بمقالاته ودفع مبلغ التامين إليه إذا كان نقاط وان مات فحكم ماله هذا يكون بحسب العقد أما إن يبقى تبرع لصندوق التكافل بان يكون فيه شروط ذلك وأما يكون أرثا للورثة.

بالإضافة إلى أنواع التامين التكافلي المذكورة هناك أنواع أخرى متعلقة بالتامين بتامين أخطار النقل كالتأمين البحري والبري والجوي وكذا التأمينات الهندسية وتعلم تأمين الأجهزة الالكترونية. (بيراز، 2020،ص 41-42)

المطلب الثالث: مبادئ التأمين التكافلي وآلياته

يتميز التامين التكافلي كغيره بمجموعه من المبادئ والأسس المستمدة من الشريعة الإسلامية ولكن لتطبيق هذا هذه المبادئ والأسس المستمدة من الشريعة الإسلامية ولكن لتطبيق هذه المبادئ والأسس كان لا بد من وجود مجموعة من الآليات والمبادئ وهذا ما سوف يتم طرحه في هذا المطلب.

أولا: مبادئ التأمين التكافلي

لابد للتأمين التكافلي أن يشمل عدد عده أسس ومبادئ ليبتعد عن تامين التجاري وتتمثل في ما يلي:

أ- **التعاون:** يقول نشاط شركه التامين التكافلية على التعاون والتكافل بين المشتركين عند حدوث الخطر أو تحقق الخسارة حيث يتحملون جميعا الخسارة والخطر.

ب- **الالتزام بالتبرع:** حيث بغير قسط المدفوع من طرف المشترك يتبرع ما يحصل في حاله الخطر أو الخسارة يعتبر من طرف باقي المشتركين.

ت- **تجنب الجهالة والغرز:** جاء التأمين التكافلي ليدفع الإهانة والغرز الذي يتعرض له المشتركون خصوصا نقاط لشركات التامين التقليدية حيث المشترك يجهل مقدار التعويض في حاله الخسارة أو الخطر ويدخل نقاط في الأجل وهو ما يتنافى مع الشريعة الإسلامية.

ث- **تفادي المغامرة والمراهنة:** بحيث ما يدفعه المشترك يظل ملكاته ما وقع له كما أن ما تتحصل عليه من تعويضات تزيد عما تم دفعه من طرفه يعتبر تبزغا من المشتركين من طبيب نفسي تسريحا لروح التعاون والتكافل.

ج- **تجنب الاستثمارات المحزمة:** نقاط على شركه التامين التكافلي إن تستثمر الفائز من استثمارات تتوافق مع شريعة الإسلامية فلا يحوز لها استثمار أموالها في شركات صنع الخمور و الأسلحة أو غيرها.(حميدي نعيمة، حواشين ابتسام، 2020، ص 7)

ثانيا :آليات عمل التأمين التكافلي:

1- يتم إنشاء حسابين منفصلين احدهما خاص بالشركة المديرة نفسها والذي يكون خاصا بصندوق حصص الوثائق والتزاماتهم.

2- ما تجمع من الفائز التامين التأميني يكون ملكا لصندوق التامين وليس للشركة المديرة أن تأخذ منه شيئا نقاط مشروع كمؤجر عن الإدارة..

3- ويمكن أن يبقى الفائض كله احتياط باقي نقاط لتقويه صندوق التأمين أو تخفيض أقساط التامين ونحو ذلك مما يعود لمصلحه المشتركين في الصندوق في حاله تصفيه الصندوق فان نقاط الصندوق نقاط في اقرب نقاط مصرف مشابه.

4- الالتزام بمبدأ العدالة وحماية أموال الصندوق عند تقارير العوض الذي تستحقه شركه المذيعة سواء أن كان له العوض نظر النهار أمواله الصندوق أو نقاط عمليات وضع المعايير ونقاط التقنية لتحقيق ذلك المبدأ بنقاط مع الشريعة الإسلامية. (حميدي نعيمة، حواشين ابتسام، 2020، ص 8)

المطلب الرابع: أوجه الشبه والاختلاف (التأمين التكافلي والتجاري)

إن قيامنا بدراسة حول التامين التكافلي و التامين التجاري من حيث أوجه التشابه بينهما و أوجه الاختلاف أدى دلك إلى ملاحظتنا على ظهور عدة اختلافات بينهما و هذا ما نوضحه في الجدول التالي:

الجدول 02: أوجه التشابه بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري

الغرض العام	هو تحقيق هدف نظام التأمين، وهو تفتيت الأضرار الناشئة عن المخاطر، لتخفيف العبء عن المصاب بها.
الشكل القانوني للشركة	هي شركة مساهمة، تقدم خدمات التأمين بعد أن يقوم المؤسسون بتأسيسها برأس مال يدفعه المساهمين فيها، وهي التي تتملك الأقساط في الأول (التجاري)، وهي التي تدير صندوق التكافل وتستثمر أمواله في الثاني (الإسلامي).
الأسس الفنية والإحصائية	يتم استخدام نفس الأسس الفنية والإحصائية (العلمية) في تقدير الأخطار المطلوب التأمين منها، وتقدير مبالغ الأقساط أو الاشتراكات، مع وجود إعادة التأمين في التأمين التجاري والإسلامي.
شروط وصياغة الوثائق	تتشابه الشروط وطريقة صياغة الوثيقة، مادام أن الشروط مقبولة شرعا، ومن ذلك مثلا: لاستثناءات-التحمل، وغالبا ما يقتصر الفارق على نصوص وتعريفات التكافل، مع خضوع القانون الحاكم لعدم مخالفته الأحكام الشرعية.

أنواع التأمين العامة	يتنوع التأمين عموما إلى: التأمين على الأشياء (ضد الأضرار التي تلحقها)، والتأمين على الأشخاص (التأمين لحالة الوفاة–التأمين لحالة العجز أو الإصابات).

المصدر: حميدي، حاوشين، 2020 ص 108.

صيغ الإدارة في مؤسسات التامين التكافلي:

تختلف الصيغ الإدارة العمليات التأمينية على مستوى مؤسسات التامين التكافلي وذلك تبعا لتعدد و اختلاف الصيغ وعقود الاستثمار في الفقه الإسلامي والتي قد تعتمد عليها مؤسسات التامين التكافلي

أولا/ بناء التامين التكافلي على أساس المضاربة

يعد الاستثمار في التامين التكافلي على أساس المضاربة نشاطا هدفه تنمية الصندوق موجودات التامين التكافلي ويتمثل المشركون في رب المال وشركة التامين وتلتزم الشركة بموجب عقد المضاربة باستثمار أموال الصندوق بطريقة متوافقة مع الشريعة وفقا لشروط عقد التامين التكافلي ويتم تقاسم البراح إن وجدت على النسبة المتفق عليها وفي حالة وقوع خسارة يتحملها أما رب المال أو الشركة إذا تبث إهمالها ومعلوم إن المؤمن لهم فيما بينهم هي علاقة تبرع متبادل إذا أن الجميع متبرعون لصندوق التامين حسب احتياج الصندوق أما علاقة المؤمن لهم بالمؤسسيين فأنهم يعتبرون المدير لصندوق التامين بما يحقق المصلحة للمؤمن لهم حيت إن إدارة المال التامين لها صورتان هما إدارة أقساط محفظة التامين ويقصد بها والتعويضات وإعادة التامين وكل الأعمال الفنية والمالية التي تلزم عملية إدارة المحفظة وإدارة استثمار القدر المتاح من أقساط المحفظة وفي ما يخص تطبيق صيغة المضاربة في إدارة العمليات التأمينية بالنسبة لمؤسسات التامين التكافلي فسوف يتم من جانبين الأول تطبيق المضاربة في إدارة أقساط محفظة التامين و الثاني تطبيق المضاربة في إدارة استثمار أقساط المحفظة

1. **تطبيق صيغة المضاربة في إدارة أقساط محفظة:**

التامين ونعني بها الترويج و التسويق لخدمات التامين وتحصيل أقساط التامين من المؤمن لهم دفع المطالبات المستحقة للمؤمن لهم وسداد أقساط معيدي التامين و الحصول على مساهمة معيدي التامين في المطالبات المستحقة للمؤمن لهم ودفع الأجور للعاملين وجميع المصروفات الإدارية و العمومية و الالتزامات الأخرى للجهات المعنية و تولى الأعمال المحاسبية و الإدارية الخاصة بمخاطر صندوق التامين غير أن المال الموجود في صندوق التامين الذي تمت إدارته هو رأس مال المضاربة وما يؤخذ من نسبة في هذه الحالة يكون من رأس المال نفسه وليس من ربحه وفقد وهذا يجعل المضاربة تتعارض مع أحكام المضاربة الواردة في الفقه الإسلامي و بالتالي تصبح غير

صحيحة وذلك لان المال الذي يستحقه المضارب هو نسبة من الربح وليس من رأس المال فضلا عن كون يد المضارب يد أمانة لا يغرم إلا في حالة التعدي و التقصير و الإهمال

2. **تطبيق صيغة المضاربة في إدارة استثمار أقساط التامين:**

وهي الصورة السليمة و الصحيحة لتطبيق نموذج المضاربة في أعمال التامين التكافلي وعليه تكون شركة المضاربة بين المؤسسين و المؤمن لهم ليس في إدارة العلمية التأمينية ذاتها وإنما في إدارة استثمار القدر المتاح من أقساط و أموال التامين وفقا لمفهوم المضاربة المعروفة في فقه المعاملات بمعنى أن الساهمين يقو مون باستثمار القدر المتاح و يأخذون نسبة من الأرباح حسب الاتفاق مثلا(20 % ; 80 %) ومقابل ذلك يتحمل المؤسسون مصرفات الاستثمار باستثناء المصروفات المباشرة كالنقل و النخرين و غيرها وإذا حدثت خسارة ناجمة عن تقصير أو الإهمال أو تعد فيتحملها المؤسسون وهم المضارب إما إذا كانت الخسارة ترجع إلى تفاعل قوى السوق من عرض و طلب فان الخسارة يتحملها المشتركون وهم أصحاب رأس المال (بيراز، 2022 ص 77).

ثانيا/ بناء التامين التكافلي على أساس الصيغة الوكالة تعريف الوكالة:

هي إقامة الغير مقام نفسه في التصرف أو استبانه غيره في التصرف جائز معلوم يقبل الإنابة ويكون نموذج التامين وفق الوكالة كتالي يعد أعضاء هيئة المشتركين جميعا أعضاء في صناديق التكافل و يقومون بتوكيل شركة إدارة التامين التكافلي بالدارة عمليات التكافل واستثمار أموال الصناديق الأساس التعاقدي هو عقد واحد الإدارة العلمية التأمينية و استثمار أموال صناديق التكافل على أساس الوكالة وبذلك فان العلاقة التعاقدية هي إدارة العملية التأمينية لصناديق التكافل التي تعد هيئة حكمية اعتبارية ذات ذمة مالية مستقلة وإدارة عملية استثمار أموال هذه الصناديق يحصل مدير التكافل على نسبة يحددها مجلس إدارة الشركة تخصم من الأقساط فور تحصيلها و تسمى رسوم الوكالة وتحول لحساب مدير التكافل علما انه يمكن خصم رسوم الوكالة كنسبة مئوية من إجمالي الأقساط المحصلة أو من الإقساط بعد الخصم أقساط الإعادة على أن تكون النسبة المئوية إلى النسبة المخصومة من إجمالي الإقساط يتحمل صندوق التكافل جميع مصاريف إعادة التكافل و الاحتياطات الفنية المختلفة والتعويضات ومصاريف الحصول على الأعمال على أن يتحمل مدير التكافل جميع المصاريف العمومية والإدارية خصما من رسوم الوكالة وما تبقى يكون ربحا لمدير التكافل (شارفي، بلعزوز بن علي 2017 ص 196; 197)

ثالثا/ بناء التامين التكافلي على أساس صيغة الإجارة:

هي عقد على المنافع بعوض فلا يصحو استئجار الشجر من اجل الانتفاع بالثمر لان الشجر ليس منفعة ولا استئجار النقديين ولا الطعام للأكل ولا المكيل والموزون إلا أنه لا ينتفع بها إلا باستهلاك أعيانها والإجارة أيضا

هي عقد على نفعه معلومة مدة معلومة من عين معلومة أو موصوفة في الذمة أو عمل بعوض معلوم كما تعرف أيضا بأنها عقد بموجبه يقوم المؤجر المالك للعين المعينة بإجارتها لطرف أخر مقابل مصروفات إيجاريه محددة يتم الاتفاق عليها في عقد الإجارة وبالتي فان محل العلاقة ليست دائنة ومديونية بين المؤجر و المستأجر وإنما هي علاقة شراء وبيع لمنافع الأصل محل الإجارة.

1. **تطبيق صيغة الإجارة في إدارة إقساط محفظة:**

التامين يكون تطبيق صيغة الإجارة في إدارة مخاطر محفظة إقساط التامين عن طريق قيام المؤسسين بإدارة مخاطر المحفظة مقابل أجرة يأخذونها من هذه الإقساط ويمكن أن تكون هذه الأجرة مبلغا محددا أو جزءا مشاعا من الأقساط.

2. **تطبيق صيغة الإجارة في إدارة استثمار أقساط التامين:**

من هذه الصيغة يتم استثمار أقساط التامين مقابل أجرة تؤخذ من الأقساط، وليس من عائد الاستثمار وفي هذه الحالة يمكن أن تضاف للأجرة الأولى الخاصة بإدارة مخاطر صندوق التامين، أو أن تؤخذ من تبقي الأقساط التي سيتم استثمارها.

مما سبق يتبين لنا بان تطبيق صيغة الإجارة في إدارة عمليات التامين التكافلي، يتم من جانبين الأول متعلق بإدارة أقساط محفظة التامين و الثاني متعلق بإدارة استثمار أقساط التامين، وكلا الجانبين يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية باعتبار أن عقد الإجارة هو من عقود المعارضات في الفقه الإسلامي. (بيراز،2022 ص 79).

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى مفاهيم عامة حول التأمين التكافلي و التامين التجاري حيث تم إبراز الاختلافات الجوهرية بين التامين التكافلي و التامين التجاري حيث يسعى التأمين التجاري لتحقيق الربح أم التأمين التكافلي يسعى لتحقيق التعاون من خلال التبرع و تبدل المصالح بين أفراد المجتمع، و أصبح هذا الأخير يلبي العديد من رغبات أفراد المجتمعات الإسلامية الباحتين عن عقود تأمين تنسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية و لقد كان لهذه الصناعة أهمية بالغة في دعم المصارف الإسلامية لما تقدمه من خدمات تأمين متوافقة مع مبادئ عملها و التي تقوم على أحكام الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية:

تأمين تكافلي، تأمين تجاري، التعاون.

الفصل التطبيقي

صناعة التامين التكافلي بين الواقع و التحديات

تمهيد:

إن المرجعية النظرية والشرعية لنظام التأمين التكافلي من ناحية تكيف عقوده على أساس التعاون والتبرع و آليات إدارة أعمال شركاته بما يخالف إدارة نظيرها من شركات التأمين التقليدي التجاري خاصة ما تعلق بمسألة الفصل بين صندوق هيئة المشتركين وصندوق هيئة المساهمين فيها، و خصوصية ما يشمله إطار ها التشغيلي من عمليات تأمينية تكافلية وعمليات مالية استثمارية، في ظل صيغ ونماذج موافقة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، و ضمن القواعد الاحترازية الضابطة لإدارة مخاطرها و الرقابة الشرعية والمالية على نتائجها المحققة، لحماية مصالح المشتركين والمساهمين و ضمان عدم تضاربها في سبيل استمرار الشركة وتطورها، يجعلنا أمام تساؤل مفاده البحث في واقع التطبيق العملي لآليات عمل شركات التأمين في تجارب التأمين التكافلي في السعودية و الجزائر.

ومن هذا المنطلق وقصد تبيان هذا الواقع كتجارب عملية فعلية، سنحاول من خلال هذا الفصل عرض بعض التجارب الدولية السباقة في صناعة التأمين التكافلي وبالتحديد التجربة السعودية، وهذا لما لهذه الدول من إسهامات عديدة ومستمرة، هادفة إلى تطوير صناعة التأمين التكافلي لتنافس نظيرا التجارية عبر العالم، ولتناول هذه التجارب بإيضاح فقد تيسر لنا تقسيم هذا

الفصل إلى ثلاثة مباحث كالأتي:

- ✓ المبحث الأول: واقع سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية.
- ✓ المبحث الثاني: صناعة التأمين التكافلي في الجزائر، دراسة حالة شركة السلامة.

المبحث الأول: واقع سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية

يعتبر قطاع التأمين التكافلي * التعاوني* أحد دعائم قطاع الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية وذلك من خلال توفير آليات تحويل المخاطر، والتشجيع على الادخار طويل المدى مما يجعله أهم العوامل المساعدة على النهوض بالاقتصاد السعودي.

ولإسقاط الضوء بصورة واضحة على هذا القطاع وإبراز أهميته، كان لابد من التطرق في هذا المبحث إلى الإطار القانوني المنظم لقطاع التأمين التكافلي وتحديد انعكاساته على الشركات العاملة فيه. وحتى تقوم هذه الأخيرة بدورها على أكمل وجه يجب أن يتم الاهتمام بالمورد البشري من خلال تأهيله وتدريبه، حتى يستطيع إدارة منتجات التأمين التكافلي بصورة جيدة تنعكس إيجابا على أداء سوق التأمين بصورة خاصة وعلى الاقتصاد السعودي بصفة عامة.

المطلب الأول: الإطار القانوني المنظم لقطاع التأمين التكافلي في السعودية وانعكاسه على الشركات العاملة فيه

يرجع تاريخ صناعة التأمين في المملكة العربية السعودية إلى ما قي لسنة 1974، وذلك من خلال الترخيص لوكالات وفروع لشركات تأمين أجنبية للعمل في السوق السعودية.

وفي سنة 1977 صدر قرار هيئة كبار العلماء رقم (51) بأن التأمين التكافلي (التعاوني) هو صورة من عقود التبرع، واعتبرته مقبولً في الشريعة الإسلامية، وبذلك تأسست الشركة الوطنية للتأمين في سنة1986 ، وأصبح التأمين التكافلي هو الشكل الذي يقدم من خلالها لتأمين في لمملكة العربية السعودية، واستمرت بعد ذلك شركات التأمين الأجنبية في العمل داخل السعودية كوسيط بين الشركات الوطنية وشركات إعادة التأمين في الخارج. وفي عام سنة 1999 صدر المرسوم الملكي رقم م/10 المتعلق بنظام الضمان الصحي التعاوني. كما صدر قرارم جلس الوزراء رقم 222 في سنة 2001 والمتضمن نظام التأمين على رخص السائقين (المركبات). (زايد، 2019، ص 193).

بتاريخ 14 جويلية 2003 صدر المرسوم الملكي رقم (م/32) ينص بالموافقة على نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، أوكل فيه لمؤسسة النقد العربي السعودي مهمة الإشراف والرقابة على شركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة المتعلقة بنشاط التأمين. كما حدد هذا المرسوم في مواده الخمس والعشرون (25 مادة) على ضرورة أن تلتزم الشركات التأمين التي لها رخصة العمل في هذا القطاع بالمملكة العربية السعودية بأسلوب التأمين التعاوني، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. (مرسوم ملكي رقم 32، 2003)

أما في 20 أفريل 2004 أصدر وزير المالية قرار رقم (596/1) يخص اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني. هذه اللائحة عبارة عن شرح تفصيلي لنظام مراقبة الشركات الذي صدر بمرسوم ملكي رقم (م/32) والذي تناولناه أعلاه، إذ تحتوي على 184 مادة توضح كيفية إنشاء وإدارة الشركة، كما تتضمن شرحا للأهداف المراد تحقيقها من وراء شركات التأمين التكافلي نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر حماية حقوق المؤمن لهم والمستثمرين، وتشجيع المنافسة العادلة بين شركات التأمين، مع توفير خدمات تأمينية أفضل بأسعار منافسة ومعقولة، كما تسعى إلى توطيد استقرار سوق التأمين وتطويره والعمل على توطين الوظائف. كما حددت هذه اللائحة بالتفصيل المنتجات التأمينية التكافلية المطبقة في المملكة العربية السعودية. (قرار وزير المالية، 2004)

وفي أكتوبر 2011 قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار تعديلات على اللائحة التنفيذية لمراقبة شركات التأمين التعاوني، سميت أحكام وشروط التكافل، وتركز هذه التعديلات فيما يلي على (ناصر، 2014، ص133 – 144)

أولا:يلزم أن تحتفظ الشركة بحسابات منفصلة لعمليات التأمين عن الحسابات المتعلقة بالمساهمين، وفق ما ورد في اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني.

ثانيا:تلتزم الشركة باستثمار جميع الأموال سواء ما يتعلق بالمساهمين أو المشتركين بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبما يتوافق مع السياسة الاستثمارية للشركة الموافقة عليها من مؤسسة النقد العربي السعودي.

وسيضاف إلى الفائض الإجمالي من حساب التأمين أو يخصم منه ما يخص المؤمن لهم من عائد الاستثمار بعد احتساب ما لهم من عائدات، وخصم ما عليهم من مصاريف محققة.

ثالثا: تقوم الشركة بصفتها مديرا لعمليات التأمين بجميع أعمال التأمين المنصوص عليها في هذه الوثيقة لصالح المشتركين في صناديق التأمين. وفي حال وجود فائض صاف في هذه الصناديق، يتم توزيعه وفق الترتيب الآتي:

1– توزيع 10% كحد أنى من الفائض الصافي السنوي على المشتركين مباشرة، أو بتخفيض اشتراكاتهم للسنة التالية.

2– ما تبقى بعد ذلك، يتم ترحيل ما يعادل 10% منه من قيمة الاشتراكات التأمين المكتتبة خلال العام إلى حساب المساهمين، باعتباره رسما مقابل إدارة الشركة لأعمال التأمين بما لا يتجاوز 90% من الفائض الصافي.

3– يتم ترحيل نسبة 20%من عائد استثمار أموال صناديق التكافل كمضارب لصالح المشتركين في صناديق التكافل إلى حساب المساهمين.

4- ما تبقى من الفائض الصافي بعد ذلك -إن وجد-فللشركة الحق في الاحتفاظ به في صناديق التأمين، أو توزيعه كله أو بعضه على المشتركين بعد موافقة مؤسسو النقد العربي السعودي.

أما في سنة 2013 فقد صدر مرسوم ملكي رقم (م/30) ينص على الموافقة على تعديل المادتين العشرون والثانية والعشرون من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/32) بتاريخ 14 جويلية 2004. وفحوى هذا تعديل هو انشاء لجنتين تتمثل في اللجنة الابتدائية واللجنة الاستئنافية وحدد مهام كلا منهما. (مرسوم ملكي رقم 30، 1434)

كان للإطار القانوني المنظم لعمل قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية انعكاسا على عدد الشركات الحاصلة على تصريح نهائي للعمل في قطاع التأمين التكافلي، إذ قبل صدور من قبل مجلس الوزراء بتحويل جميع الشركات العاملة في القطاع التأميني إلى نظام التكافل التعاوني، كانت هناك أكثر من مئة شركة تأمين تجارية وتعاونية، سعودية وأجنبية تقوم بممارسة التأمين فيها، ولكن بعد صدور كل من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية تقلص العدد وبقيت فقط الشركات المرخصة فقط والجدول التالي يوضح هذا.

الجدول رقم 03: عدد الشركات الحاصلة على تصريح نهائي للعمل في قطاع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية:

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الشركات	35	35	34	35	34	34	32

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمؤسسة النقدالعربي السعودي خلال الفترة من (2014-2020)، المتاحة على الموقع الالكتروني: https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx، تاريخ التصفح: 2020/06/15.

في سنة 2003 بمجرد صدور نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية تقدمت العديد من شركات التأمين بطلب الانسحاب من السوق، لذلك لم يكن هناك الا شركة تأمين تكافلي واحدة فقط مرخص لها للعمل في المملكة العربية السعودية وهي الشركة الوطنية للتأمين التعاوني (NCCI)، ولكن في نفس السنة تقدمت 24 شركة أخرى لمؤسسة النقد السعودي بطلبات تأسيس شركات تأمين تكافلي، واستمر العدد في الارتفاع تدريجيا الى أن وصل سنتي 2014 و2015 إلى 35 شركة تأمين تكافلي وافق مجلس الوزراء عليها. اما في سنة 2016 فقد انسحبت شركة من القطاع فبلغ عدد الشركات المرخصة 34 شركة، وفي سنة 2017 تقدمت شركة

أخرى بطلب تأسيس شركة تأمين تكافلي لمؤسسة النقد السعودي ووافق عليها مجلس الوزراء وأصبح العدد بذلك 35 شركة مرخص لها بمزاولة النشاط في قطاع التأمين. أما في سنة 2020 انخفض عدد الشركات إلى ان وصل 32 وهذا راجع إلى موافقة مجلس الوزراء على عمليات اندماج لعدد من شركات التأمين، كما تم توقيع مذكرات تفاهم لدراسة عملية اندماج شركات أخرى، ويتوقع أن تزداد هذه الوتيرة في الفترة القادمة بحيث تسهم في تعزيز القدرات التنافسية لقطاع التأمين من خلال خلق كيانات تأمينية كبيرة قادرة على المنافسة، وتقوية الوضع المالي لقطاع التأمين حفاظا على حقوق المؤمن لهم، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء، بالإضافة إلى خفض التكاليف وتحسين الكفاءة وتنويع المنتجات المقدمة ، وغيرها من الآثار الإيجابية.

المطلب الثاني: الخبرات والموارد البشرية العاملة في قطاع التأمين التكافلي السعودي

بالرغم من وجود القوانين التي تنظم عمل قطاع التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية والتي تنص بصيغة مباشرة على اتباع مبادئ الشريعة الإسلامية في إدارة كل تعاملات القطاع، كان لابد من السهر على وجود مورد بشري مؤهل ومدرب فنيا وشرعيا، يتمثل التدريب الفني للعاملين في التدريب على الجوانب العلمية النظرية والتطبيقية –العملية– حتى يتمكن من مزاولة نشاطه بكل اريحية، اما التدريب الشرعي فيتمثل في تدريب وتأهيل المورد البشري على صيغ التمويل والاستثمار الشرعي و القيام بأعمال المراجعة والتدقيق الشرعي، وهذا حتى يتمكن من التمييز بين التأمين التكافلي الذي هو محور نشاطه والتأمين التجاري. وكل هذا سوف ينعكس إيجابا على أداء شركات التأمين بصفة خاصة وعلى قطاع التأمين بصفة عامة داخل المملكة، وهذا ما سوف يتم التطرق اليه في هذا العنصر.

أولا: الأساليب المتبعة لتدريب المورد البشري العامل في قطاعالتأمين التكافلي السعودي

في سنة 2015 وفي إطار جهود مؤسسة النقد العربي السعودي لتنظيم قطاع التأمين التكافلي وحث الشركات وموظفيها على الالتزام بالمهنية وممارسة نشاط التأمين على أسس علمية ومنهجية وفق الأنظمة واللوائح والتعليمات، أعدت مؤسسة النقد العربي السعودي اختبار الشهادة العامة في أساسيات التأمين(IFCE) كشهادة إلزامية لموظفي شركات التأمين وشركات المهن الحرة. وتشمل هده الشهادة المبادئ الأساسية للأنظمة واللوائح الخاصة بنشاط التأمين، ويتم تطبيقها خلال ثلاث سنوات وفقا لجدول زمني يحدد المدة التي يجب خلالها اجتياز الامتحان لكل شريحة من الموظفين.

أما في سنة 2017 فقد قدم المعهد المالي برنامج تدريبي لصناعة التأمين مدته إحدى عشرة أسبوعا بهدف تأهيل وتطوير الكوادر السعودية للعمل في قطاع التأمين بكفاءة وجودة عالية.

إضافة إلى هذا في سنة 2018 وسعيا لتنظيم وتطوير قطاع التأمين، وبغية حث الشركات وموظفيها على الالتزام بالمهنية وممارسة نشاط التأمين على أسس علمية ومنهجية رصينة تم ما يلي (مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الخامس و الخمسون، 2019، البنك المركزي السعودي، ص92، متاح على الموقع:https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/AnnualReport/Annual_Report_55th-AR.pdf، تاريخ التصفح :2020/06/16)

1- تبادل الخبرات العلمية والعملية مع الجهات والمنظمات العالمية من خلال إرسال المشرفين للتدريب على راس العمل واستقبالهم.

2- التدريب أثناء العمل لعشرة موظفين من قطاع التأمين في مدينة لندن ضمن برنامج " The Lloyd's Market Saudi Insurance Professionals Development Program ".

3- تقديم منحة دراسية لمدة سنتين ونصف لا ثنى عشر سعوديا وسعودية للحصول على شهادة بلوم متقدم في التأمين(ACII) معتمد من المعهد البريطاني للتأمين ضمن برنامج (The Insurance Leaders PreparationProgram).

وأبرز ما قامت به مؤسسة النقد العربي السعودي في سنة 2019 من اجل تطوير وتدريب المورد البشري العامل في هذا القطاع ما يلي: (مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والخمسون، 2020،البنك المركزي السعودي، ص90، متاح على الموقع:https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/AnnualReport/Annual_Report_56th-AR.pdf، تاريخ التصفح :2020/06/16).

1- إقامة العديد من ورش العمل التطويرية التي تتعلق بأعمال الإطار الإشرافي المبني على تقييم المخاطر والمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 17).

2- أطلقت المؤسسة النسخة الثانية من برنامج دبلوم التأمين المتقدم والمعتمد من المعهد البريطاني للتأمين للحصول على شهادة المهنية لعدد 15 مشارك ومشاركة من الكوادر السعودية العاملة في القطاع، وذلك بدعم وإشراف كامل من المؤسسة.

ثانيا: توزيع العاملين في قطاع التأمين التكافلي حسب الجنسية

تنص المادة الثانية من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني على أن أحد أهداف النظام واللائحة التنفيذية هو تطوير قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية بما في ذلك تدريب وتوطين الوظائف.

كما تنص المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية على أن تتضمن خطة عمل شركات التأمين عدد الموظفين المتوقع توظيفهم، وخطة توظيف وتأهيل السعوديين.

أما المادة الخمسون من اللائحة فقد أكدت على ضرورة أن تزود شركات التأمين مؤسسة النقد العربي السعودي قبل خمسة وأربعين يوما من نهاية كل عام مالي، بيان يشمل عدد ونسب الموظفين السعوديين على مستوى الشركة ككل وعلى مستوى كل فرع أو إدارة، والمستوى الوظيفي للوظائف التي يشغلها السعوديون. وحسب المادة التاسعة والسبعون من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني فإنه يجب ألا تقل نسبة الموظفين السعوديين لدى الشركة عن ثلاثين في المئة في نهاية السنة الأولى على أن تزداد سنويا حسب خطة العمل المقدمة إلى مؤسسة النقد العربي السعودي.

ومن خلال الجدول أدناه سوف يتم توضيح تطور وتوزيع عدد العاملين في قطاع التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية من سنة 2014إلى سنة 2020، مع توضيح نسبة التوطين (نسبة السعودة).

الجدول رقم 04: توزيع العاملين في قطاع التأمين التكافلي حسب الجنسية

الجنسية		غير سعودي	سعودي	الإجمالي	نسبة التوطين
2014	عدد الموظفين في المناصب غير الادارية	3333	4765	8089	%59
	عدد الموظفين في المناصب الادارية	826	644	1470	%44
2015	عدد الموظفين في المناصب غير الادارية	2991	4974	795	%62
	عدد الموظفين في المناصب الادارية	985	732	1717	%42
2016	عدد الموظفين في المناصب غير الادارية	2867	5129	7996	%64
	عدد الموظفين في المناصب الادارية	1310	733	2043	36%
2017	عدد الموظفين في المناصب غير الادارية	2516	765	9281	73%

	عدد الموظفين في المناصب الادارية	1007	984	1991	49%
2018	عدد الموظفين في المناصب غير الادارية	2361	7418	9779	76%
	عدد الموظفين في المناصب الادارية	882	1065	1947	55%
2019	عدد الموظفين في المناصب غير الادارية	1924	6913	8837	78%
	عدد الموظفين في المناصب الادارية	955	1421	2736	60%
2020	عدد الموظفين في المناصب غير الادارية	1814	6645	8459	79%
	عدد الموظفين في المناصب الادارية	889	1667	2556	65%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق التأمين السعودي خلال الفترة من (2014-2020)، المتاحة على الموقع الالكتروني:-https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Insurance/Pages/Publications.aspx، تاريخ التصفح: 2020/06/15.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

1- أن إجمالي عدد موظفي شركة التأمين التعاوني العاملة في المملكة العربية السعودية 9607 موظفا بنهاية سنة 2015 مقارنة بنحو 9559 موظفا بنهاية سنة 2014، أي بنسبة نمو طفيفة بلغت 0.5%. وارتفعت نسبة السعوديين في المناصب غير الإدارية في نهاية سنة 2015 لتصل إلى 32.2 %مقابل 58.9 % بنهاية عام 2014 وفي المقابل انخفضت نسبة السعوديين في المناصب الإدارية إلى 37.8% مقابل 43.8% في نهاية سنة 2014.

2- أما في كل من سنة 2016 وسنة 2017 فقد استمرت نسبة التوظيف والسعودة بالارتفاع وهذا تطبيقا لما نصت عليه المادة التاسعة والسبعين من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني.

3- أما في سنة 2019 فقد أثمرت جهود مؤسسة النقد العربي السعودي في توطين الوظائف الإدارية وغير الإدارية في رفع نسبة السعودة، فبلغت 78 % للمناصب غير الإدارية و60 % للمناصب الإدارية، مقارنة بـ 76 % للمناصب غير الإدارية و55 % للمناصب الإدارية في سنة 2018.

اوفي هذا السياق، بلغ إجمالي عدد موظفي شركات التأمين التعاوني العاملة بالمملكة في نهاية سنة 2019 نحو 11213 موظفا وموظفة، مقارنة بنحو 11726 موظفا بنهاية سنة 2018.

4- نفس الأمر بالنسبة لسنة 2020 فقد استمر عدد الموظفين ونسبة التوطين في الارتفاع سواء تعلق الأمر بالسعوديين أو أجانب.

المطلب الثالث:المنتجات التأمينة التكافلية المطبقة في المملكة العربية السعودية

تنص المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني على منتجات التأمين التكافلي وهي كما يلي: (قرار وزير المالية رقم (596/1).

أولا: التأمين العام، يتكون من ثمانية أنواع تتمثل فيما يلي:

1- التأمين من الحوادث والمسؤولية: ويشمل اثني عشرة نوعا.

2- التأمين على المركبات: ويشمل التأمين من الخسائر والمسؤوليات المتعلقة بالمركبات ويستثنى من ذلك مخاطر النقل.

3- التأمين على الممتلكات: ويشمل التأمين من الخسائر الناتجة عن الحريق، السرقة، والانفجارات، والظواهر الطبيعية، والاضطرابات، واي تأمينات أخرى تقع ضمن هذا الفرع.

4- التأمين البحري: ويشمل التأمين على البضائع المنقولة بحرا وهياكل السفن والمسؤوليات، وأي تأمينات أخرى تقع ضمن هذا الفرع.

5- تأمين الطيران: ويشمل التأمين على أجسام الطائرات والمسؤوليات تجاه الركاب والغير، والبضائع المنقولة جوا، وأي تأمينات أخرى تقع ضمن هذا الفرع.

6- تأمين الطاقة: ويشمل التأمين على المنشآت البترولية، والمنشآت البتروكيميائية، ومنشآت الطاقة الأخرى، وأي تأمينات تقع ضمن هذا الفرع.

7- التأمين الهندسي: ويشمل التأمين على أخطار المقاولين، وأخطار التركيب والإنشاء والأجهزة الكهربائية.

8- فروع التأمين الأخرى: ويشمل فروع أخرى لم يتم ذكرها آنفا.

ثانيا: التأمين الصحي، ويشمل التأمين على التكاليف الطبية والأدوية وجميع الخدمات والمستلزمات الطبية والعلاجية، وإدارة البرامج الطبية.

ثالثا: تأمين الحماية والادخار، يضم ثلاثة أنواع وهي كما يلي:

1- تأمين الحماية: ويشمل عمليات التأمين التي تتعلق بآثار الوفاة والعجز الدائم الكلي أو الجزئي أو المؤقت للفرد والمجموعات.

2- تأمين الحماية مع الادخار: ويشمل عمليات التأمين التي يدفع بموجبها المؤمن مبلغا أو مبالغ، بما فيها حصيلة الادخار، في تاريخ مستقبلي مقابل ما يدفعه المؤمن له من اشتراكات.

3- فروع تأمين الحماية والادخار الأخرى: ويشمل فروع تأمين الحماية والادخار الأخرى التي لم يتم ذكرها آنفا.

المطلب الرابع: تطور أداء قطاع التأمين التكافلي السعودي خلال الفترة الممتدة من 2014-2020

يعمل البنك المركزي السعودي على كل ما يسهم في نمو سوق التأمين التكافلي وازدهاره، وذلك من خلال نشر الوعي فيما يتعلق بأهمية التأمين في شتى النواحي الاجتماعية والاقتصادية. مما انعكس إيجابا على أداء سوق التأمين التكافلي، إذ يشهد في سنوات الأخيرة طفرة وحركة نشطة ومنافسة كبيرة بين الشركات، ويعد ثاني أكبر سوق في العالم العربي. لذلك من خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق بشكل من التفصيل إلى كل النواحي التي تبرز أداء سوق التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية.

أولا: صافي أقساط التأمين المكتتبة موزعة حسب نوع النشاط

صافي أقساط التأمين المكتتبة هي الأقساط المحتفظ بها لدى شركة التأمين بعد حسم الأقساط المسندة إلى شركات إعادة التأمين المحلية والدولية من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة. والجدول التالي يوضح صافي أقساط التأمين المكتتبة موزعة حسب نوع النشاط خلال الفترة الممتدة من 2014-2020 كالتالي:

الجدول رقم 05: صافي أقساط التأمين المكتتبة موزعة حسب نوع النشاط

السنة / نوع النشاط	2014 مليون ريال	2015 مليون ريال	2016 مليون ريال	2017 مليون ريال	2018 مليون ريال	2019 مليون ريال	2020 مليون ريال
الطيران	140	147	9.1	5.7	5.3	4	8.7
الطاقة	443	563	12.6	17.2	3.5	12.8	16.9
الهندسي	1434	1204	199.2	168.6	120.2	144.2	236.5
البحري	811	726	192.3	172.4	155.4	181.2	176.6
الممتلكات والحرائق	1923	1962	272.3	322.4	314	34.6	362.7
الحوادث والمسؤوليات وغيره	1079	1093	525.4	506.3	470.4	486.6	637.2
الحماية والادخار	904	1036	820.6	846.2	794.8	797.2	859.4
المركبات	8026.2	10799.2	10720.4	10388.2	8860.4	8117.1	7763.5
الصحي	15720.5	19966.8	18095	18411.6	19319.4	21.622	21924.4
المجموع الاجمالي	30482	36496	30847.5	30838.7	30043.4	31679.7	31986.3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي خلال الفترة من (2014-2020)، المتاحة على الموقع الالكتروني: https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx، تاريخ التصفح: 2020/06/15.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المبلغ الإجمالي لصافي أقساط التأمين المكتتبة موزعة حسب نوع النشاط في ارتفاع مستمر، من 30482 ريال سعودي سنة2014 إلى 31963.3 مليون ريال سعودي سنة 2020.

ولكن أهم ما يتم ملاحظته من خلال هذا الجدول أن طوال فترة الدراسة كان ولا يزال التأمين الصحي أكثر أنواع الطلب طلبا، حيث ارتفعت حصة التأمين الصحي في صافي الأقساط المكتتب بها لتصل إلى 21924.4 مليون ريال سعودي سنة 2020 مقابل15720.5مليون ريال سعودي سنة 2014 ، وهذا راجع لعدة اعتبارات أهمها أنه في سنة 2006 تم الالتزام بتطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني على كل المقيمين في السعودية، وفي سنة 2010 أصبح هذا النظام إجباري أيضا في القطاع الخاص لتوفير التغطية التأمينية لكل الموظفين سواء كانوا سعوديين أم أجانب على السواء، إضافة إلى هذا تم في سنة 2013 إطلاق مشروع تبادل المعاملات الإلكترونية للتأمين الصحي السعودي (SHIB) الذي يهدف إلى توحيد وتمكين أطراف العلاقة من تبادل تعاملات التأمين الصحي إلكترونيا وحاليا بسبب جائحة فيروس كورونا اتخذت المملكة السعودية إجراءات احترازية تخص قطاع التأمين الصحي على غرار باقي دول العالم.

كما احتل التأمين على المركبات المرتبة الثانية بعد التأمين الصحي، وهذا بسبب صدور قرار الاشتراك في التأمين التعاوني الإلزامي لجميع حاملي رخص القيادة، وهو تأمين ضد الغير، ومطلب مهم لاستكمال متطلبات إصدار رخصة قيادة جديدة أو التجديد، وفي حالة عدم وجود وثيقة التأمين التعاوني ضد الغير، فإن السائق سيتحمل غرامة مالية تبدأ من مائة ريال وتصل إلى ثلاث مائة ريال في حالة تكرار. مما أدى إلى ارتفع صافي أقساط التأمين المكتتبة من 8026.2 مليون ريال سعودي سنة 2014 إلى 10720.4 مليون ريال سعودي سنة 2016، لكن ما لبث أن شهد انخفاض من سنة 2017 إلى سنة 2020، فمثلا في سنة 2020 سجل التأمين على المركبات انخفاضا بنسبة 4.4% من صافي أقساط التأمين المكتتب بها.

في حين سجلت أنواع التأمين الأخرى ارتفاعا سنويا مقارنة بمستويات صافي أقساط التأمينفي نهاية سنة 2020.

ثانيا: عمق سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية

عمق السوق هو إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، من خلال الجدول التالي يمكن توضيح عمق سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية كما يلي:

الجدول رقم 06: عمق سوق التأمين التكافلي

السنة	البيان	إجمالي التأمين العام %	إجمالي التامين الصحي %	إجمالي تأمين الحماية والادخار %	الإجمالي
2014	من الناتج المحلي الإجمالي	0.50	0.56	0.03	1.09
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.87	0.98	0.06	1.90
2015	من الناتج المحلي الإجمالي	0.67	0.77	0.04	1.49
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.93	1.07	0.06	2.06
2016	من الناتج المحلي الإجمالي	0.71	0.77	0.04	1.52
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.96	1.04	0.06	2.05
2017	من الناتج المحلي الإجمالي	0.63	0.74	0.04	1.42
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.90	1.05	0.06	2.01
2018	من الناتج المحلي الإجمالي	0.48	0.68	0.04	1.19
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.73	1.03	0.06	1.82
2019	من الناتج المحلي الإجمالي	0.48	0.76	0.04	1.27
	من الناتج المحلي غير النفطي	70.	1.10	0.06	1.87
2020	من الناتج المحلي الإجمالي	0.56	0.87	0.05	1.48
	من الناتج المحلي غير النفطي	0.73	1.13	0.06	1.92

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي خلال الفترة من (2014-2020)، المتاحة على الموقع الالكتروني: https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx، تاريخ التصفح: 2020/06/15.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أنه طوال فترة الدراسة من سنة 2014-2020 أن مستوى عمق سوق التأمين في المملكة في ارتفاع مستمر، إذ كان في سنة 2014 1.09 في المئة وبلغ في سنة 2020 1.48 في المئة. إلا أن نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في تذبذب طوال فترة الدراسة

بين ارتفاع وانخفاض ولكن نسبتها ضئيلة جدا إذا ما تمت مقارنته مثلا بسوق التأمين في كندا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يدل على صغر حجم هذا القطاع أي أنه مازال في طريق النمو بالرغم من امتلاكه لإمكانيات كبيرة سواء القانونية أو البشرية ولكنها غير مستغلة ويمكن أن يرجع ذلك لانخفاض الوعي التأميني للفرد.

أما بالنسبة لعمق كل نشاط على حدي ناتج المحلي الإجمالي أو في ناتج المحلي الاجمالي غير النفطي تبقى الريادة لقطاع التأمين الصحي مقارنة بباقي القطاعات، إذ نلاحظ أن نسبة عمق التأمين الصحي سنة 2020 بلغت 1.13 في المئة، أي أن نسبة مساهمة التأمين الصحي من إجمالي ناتج المحلي غير النفطي تعد ضئيلة للغاية. ويمكن تفسير ذلك بسبب ضخامة قيمة الناتج المحلي السعودي بصفة عامة، وضخامة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا: كثافة سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية

كثافة التأمين هي معدل إنفاق الفرد على التأمين، ويمكن حسابه من خلال إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها نسبة إلى عدد السكان. والجدول التالي يبن كثافة سوق التأمين في المملكة العربية السعودية كما يلي:

الجدولرقم 07: كثافة سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية

نوع النشاط	2014 ريال للفرد	2015 ريال للفرد	2016 ريال للفرد	2017 ريال للفرد	2018 ريال للفرد	2019 ريال للفرد	2020 ريال للفرد
التأمين العام	450	536.0	540.26	501.58	419.84	417.34	414.42
التأمين الصحي	510	616.4	586.09	584.77	595.07	656.82	644.76
تأمين الحماية والادخار	29.4	33.7	33.08	35.03	33	33.17	35.68
المجموع الاجمالي	990	1186.1	1159.43	1121.37	10.47.91	1107.33	1094.86

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق التأمين السعودي خلال الفترة من (2014-2020)، المتاحة على الموقع الالكتروني: https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Insurance/Pages/Publications.aspx، تاريخ التصفح: 2020/06/15.

من خلال ما سبق نلاحظ أن كثافة سوق التأمين في المملكة انخفضت من 1107.33 ريال سعودي لكل فرد في سنة 2019 إلى 1094.86 ريال سعودي لكل فرد في سنة 2020بانخفاض نسبته 1.1 في المئة.

كما نلاحظ هيمنة التأمين الصحي والتأمين العام بسبب اقبال الأفراد على هاتين الخدمتين مما أدى إلى ارتفاع كثافة كلا النشاطين، بينما بقت نسبة كثافة تأمين الحماية والادخار منخفضة، وهذا راجع لاعتقاد الأفراد بعدم جواز تأمين الحماية والادخار بصورة أخرى راجع لضعف الوعي التأميني رغم الجهود المبذولة من الهيئات القانونية والشرعية بجواز التعامل بكل منتجات التأمين التكافلي الموجودة في قطاع التأمين بالمملكة.

رابعا: نسبة الاحتفاظ حسب نوع النشاط

تعد نسبة الاحتفاظ مقياسا للمخاطر في أقساط التأمين المكتتب بها التي تحتفظ بها شركة التأمين، حيث أن هناك علاقة طردية بين نسبة الاحتفاظ والمخاطر. تحتسب هذه النسبة عن طريق قسمة صافي أقساط التأمين المكتتب بها على إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها.

ويدل ابتعاد هذه النسبة عن الواحد الصحيح باتجاه الصفر على ارتفاع قيم إعادة التأمين، وهو ما يؤشر على انخفاض درجة اعتماد شركات التأمين على نفسها لتغطية المخاطر واللجوء إلى شركات إعادة التأمين للمشاركة في تغطية تلك المخاطر بصفة أساسية. أما إذا اقتربت هذه النسبة من الواحد الصحيح فهذا يدل على انخفاض قيم إعادة التأمين، وهو ما يؤشر على ارتفاع درجة اعتماد شركات التأمين على نفسها لتغطية المخاطر. والجدول التالي يوضح ما سبق ذكر كما يلي:

الجدول الرقم 08: نسبة الاحتفاظ حسب نوع النشاط

نوع النشاط	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الحوادث والمسؤوليات وغيره	52.3%	48.2%	%50.1	%48	%47	%43.4	%46.5
المركبات	94.7 %	91.8%	%88.2	%93.3	% 94	%94.3	%92.9
الممتلكات والحرائق	16.4%	% 16.8	%14.9	%18.9	%18.5	%17.1	17.2%
البحري	31%	34.3%	%30.3	%27.7	%28.5	%27.7	%25.6
الطيران	2.5%	2%	%6.5	%4.2	%3.6	%2.5	% 4.9

الطاقة	2%	2%	%2.8	%2.3	%0.7	%1.8	% 1.9
الهندسي	14.3%	18%	%21.9	%18.1	%17.1	%12	% 22.3
التأمين الصحي	93.2%	95.9%	%97.1	%96.7	%97.2	96.2%	%96
الاجمالي	79.8%	83%	% 83.7	% 84.5	% 85.8	% 83.6	% 82.5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق التأمين السعودي خلال الفترة من (2014-2020)، المتاحة على الموقع الالكتروني:-https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Insurance/Pages/Publications.aspx، تاريخ التصفح: 2020/06/15.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الاحتفاظ الاجمالية لشركات التأمين التكافلي في سوق التأمين في المملكة قد بلغت 82.5 في المئة في سنة 2020، مقارنة بنسبة 83.6 في المئة سنة 2019. وتتأثر هذه النسبة لحد كبير بنسبة الاحتفاظ العالية للتأمين الصحي والتأمين على المركبات التي تقدر بـ 96 في المئة و92.9 في المئة على التوالي سنة 2020 و2019، ويتضح من هذا اقتراب نسبة الاحتفاظ من الواحد الصحيح مما يدل على انخفاض قيم إعادة التأمين، وهو ما يؤشر على ارتفاع درجة اعتماد شركات التأمين على نفسها لتغطية المخاطر الصحية والمخاطر التي تتعرض لها المركبات.

من جانب أخر، سجل تأمين الطاقة أقل نسبة احتفاظ تقدر بنحو 1.9 في المئة سنة 2020، وهذا يدل على ابتعاد هذه النسبة عن الواحد الصحيح ومنه ارتفاع قيم إعادة التأمين، وهو ما يؤشر على انخفاض درجة اعتماد شركات التأمين على نفسها لتغطية المخاطر واللجوء إلى شركات إعادة التأمين للمشاركة في تغطية تلك المخاطر بصفة أساسية.

المطلب الخامس: التحديات التي تواجه صناعة التامين التكافلي في المملكة العربية السعودية

رغم النمو الذي تشهده صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية إلا أن سوق التأمين بالمملكة يواجه جملة من التحديات التي نوردها فيما يلي:

1- **تجزئة السوق**: يقصد بتجزئة السوق تقسيمها إلى مجموعة من الأسواق الفرعية لكل منها مجموعة من الخصائص المميزة بمعنى وجود عدد كبير من الشركات الصغيرة تمارس نشاط التأمين، مما يجعلها غير قادرة على قبول أخطار عالية وهذا كما يلي: أحتاج الاقتصاد السعودي الذي يتصف في كثير من نشاطه بارتفاع

التكاليف وارتفاع درجة الخطر ومن جهة أخرى فإن وجود شركات صغيرة يحد من إمكانية التوسع والتنوع في السوق، بطرح منتجات جديدة وجوب عملاء جدد.

2- **ضعف القدرات الفنية في إدارة الأقطار والإشهار**: ويقصد بذلك نقص المختفين وضعف التواصل مع الجمعيات العالمية للتعرف على إحدى طرق إدارة الأقطار وإشهار الأقساط المكتبية وتسويق منتجات التأمين وإصدار منتجات جديدة حسب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

3- **المنافسة السعرية**: هي الإستراتيجية التي قد تلجأ المؤسسة لاستخدامها لتمييز منتجاتها أو خدماتها عن منتجات وخدمات المنافسين من خلال تخفيض أسعارها عن أسعار المنافسين وذلك في محاولة لزيادة حصتها السوقية وجذب العملاء الجدد وتعمد أغلب الشركات إلى تخفيض أسعارها عن أسعار منتجاتها بهدف زيادة الإنتاج وهذا لما يتناسب على جميع منتجات التأمين ببعض المنتجات تتشابه عقودها إلى حد بعيد بين الشركات المختلفة مثل: تأمين السيارات وتأمين المركبات مما يجعلها قابلة لأن تكون محلا للمنافسة.

ولكن الاختلال بحيث عندما تتنافس شركات التأمين في أنواع التأمين الغير قابلة للتنافس بسبب اختلاف التغطيات في وثائقها مثل التأمين الهندسي وتأمين الممتلكات مما يجعل شركات التأمين تتلاعب في التغطيات الي يحتاجها العميل مقابل تخفيض أسعارها فيجد العملاء في حال موت خسائر أن شركة التأمين ووفقا لوثيقة التأمين غير ملزمة للتعويض وهذا يؤثر سلبا على الثقة في قطاع التأمين. (غنام – 2020- الصفحة 75)

4- **غياب البنات لتدريب وتطوير العاملين في قطاع التأمين**: ونعني بها عدم وجود معاهد متخصصة وبرامج تدريبية تضمن تدريب العاملين في قطاع التأمين، إضافة إلى عدم وجود إشراف ورقابة من قبل الجهات المتخصصة في تنفيذ خطط التدريب، يستثني في ذلك قيام شركات رائدة في مجال التأمين بالمملكة بتقديم دورات تأهيلية على حال، بالتعاون مع المصرفي السعودي والمعهد المعرفي البحريني.

5- **محدودية شركات إعادة التأمين التكافلي**: قامت المملكة العربية السعودية بإجراء مجموعة من البحوث واستطاعت في النهاية احصاء مجموعة من معيدي التأمين أي حذرت من التعامل معهم لأنهم يمارسون تجارة غير مشروعة أو لديهم أعمال أو اتفاقيات أو شركات مع شركات تتعامل فيها بموجب رد قمار المخدرات.

وفي نفس الوقت تأكدت من وجود شركات نقل بشكل مشروع يمكن التعامل معها ولكن محدودة الأمر الذي جعل بعض الشركات لا تتعامل مع معيدي التأمين لها من الشبهة وتعرضت هذه الشركات لتجارة مباشرة

6- **المعتقدات السائدة في المجتمع**: من العوامل المؤثرة في الطلب على خدمات التأمين هو سيادة النظرة التحريمية لتأمين ، عموما مما أدى إلى نفور شريحة كبيرة من المجتمع السعودي من التأمين لتجنب الشبهة بالمعاملات التأمينية ويساهم في ذلك غياب التوعية اللازمة لنشر ثقافة التأمين التكافلي.

المبحث الثاني: صناعة التأمين التكافلي الجزائر واقع وتحديات – دراسة حالة شركة سلامة–

من خلال دراستنا التي قمنا بها في هذا المبحث نتطرق إلى التحديات التي تواجهها التأمين التكافلي في الجزائر و واقعها المعاش من خلال:

المطلب الأول: مدخل لقطاع التأمين الجزائر

إن قطاع التأمين في الجزائر يعتبر على غرار القطاعات الاقتصادية الأخرى بجمله من الإصلاحات التي فرضتها السياسة الاقتصادية المختلف والتي وضعت أمام تحديات تطلب الاستجابة للتغيرات المختلفة في المحيط

I– التطور التاريخي لقطاع التأمين الجزائري:

يرتبط لتطور التاريخي لقطاع التامين في الجزائري إلى المراحل التاريخية التي مرت بها الجزائر بمرحله الاحتلال الفرنسي وما بعدها مرحله الاستقلال حيث كان لهما تأثير كبير على تطور هذا القطاع وعلى غرار كل القطاعات الاقتصادية الأخرى شهد قطار تأمين إصلاحات يمكن انجازها كما يلي:

1. **مرحله الاستعمار قبل سنه 1962**: تميزت هذه المرحلة بتطبيق القوانين والتشريعات الفرنسية المتعلقة بالتأمين مثل قانون 13 جويلية 1930 المتعلق بالتامين البري الذي لم يطبق في الجزائر إلا بعد سنه 1933 بمقتضى منصور عن السلطات الفرنسية بتاريخ 10 آوت 1933 لتعليه فيما بعد سلسله القوانين التي في غريمها خدمات المعمرين الفرنسيين وتركز ونذكر منها. (معوش ،2020، ص13)

- قانون الدولة إلى قطاع التامين بتاريخ 14 جوان 1938 قانون النقل الحوادث العمل من شركه تامين الى الضمان الاجتماعي بتاريخ 1945/10/4.
- قانون إلزامية التامين على حوادث العرض العمل 1990/07/10.
- قانون الصندوق الخاص بتعويض حوادث السير بتاريخ :1951/3112.
- قانون إلزامية التأمين على المسؤولية المدنية لما يلي السيارات بتاريخ 1958/02/27.

بالإضافة إلى حملة في القوانين التامين المصري المستوى فقد بلغ عدد شركات التامين النشطة في الجزائر الجزء من قطاع تامين الفرنسي حي حينها شركه تامين اغلبها شركه فرنسيه وأجنبية.

حيث الأربعة الأولى عبارة عن مؤسسات اقتصاديه عموميه نقاط وشركات ذات أسهم SAA أما الخميس شركات الأخرى والتي ظهرت مع صدور القرار وهي على التوالي:

CAGEX : أنشأت في جويلية 1996

TU ST ALGERUE: أنشئت سنه 1997.

CIAR:الشركة الوطنية الأولية أنشئت سنه 1988

2AL ALGERIENE :DES ASSURANCES أنشأت سنة 1988.

LAGCI: شركة التأمين وضمان قروض الاستثمارات أنشأت سنة1988.

التأمين بعد الاستقلال: وتمر بثلاثة مراحل هي:

1- **مرحله احتكار الدولة للقطاع (1962– 1988)**: يعود تنظيم قطاع التامين الجزائري في عهد الاستقلال إلى القانون 63 /167 المؤرخ في 1967/07/08 أين تم إنشاء أول شركه تامين جزائريه والمتمثلة في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين مؤسسه اقتصاديه مختلطة جزائريه ومصريه وفي سنه 1966 وفي إطار برنامج تامين المؤسسات تحولت هذه المؤسسة إلى مؤسسه جزائريه(53) وفي سنة 1974 قامت السلطات الجزائرية بتخصيص مؤسسات التأمين في كل مؤسسه تتكفل بقرار معين كما يلي:

- تأمين الأخطار البسيطة عن استعمال شركه الوطنية للتأمين (saa)
- تأمين المسؤولية لقطاع البناء لشركه جزائريه للتامين وإعادة التامين نقاط عمليه التامين وإعادة التامين(caar)
- تأمين القطاع النقل البري البحري والجوي للشركة الجزائرية للتأمين (caat).
- عمليات التأمين وإعادة التأمين للشركة المركزية لإعادة التأمين (ccr).
- عمليات التأمين ألفلاحي للصندوق الوطني للتعاون ألفلاحي.(cnma)
- مرحله إلغاء التخصص ورفع احتكار ألدوله(1988 1995):
- بدأت هذه المرحلة مع نهاية سنه 1988 تاريخ الشروع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وهذا تمكينا لشركات التأمين في التأقلم مع التحولات الكبرى في إطار هذا الإصلاح تم سنه 1990 إلغاء هذا التخصص يتلاءم مع استقلاليه المؤسسات فرصه اكبر من الناحية الفنية والإخلال بين فروع التأمين وبالتالي أصبحت شركات التامين نقاط جميع العمليات بروح المنافسة من مبدأ التخصص في كتاب التامين وفتح السوق على المنافسة لم يحقق نشاط التامين مكانا يصبو إليه بفعل هذا النشاط المنافسة بين شركات العمومية فقط مما دفع الدورة والوزارة الى التفكير في إجراء تعديل على القوانين المنظمة لنشاط التامين فصدر قرار رقم 95/7 في جانفي 1995 والذي بموجبه تم تحرير هذا القطاع وسمح قطاع الخاص والمستثمرين الاجانب دخول ميدان التأمين اضافة الى نقاط الدولة لرقابتها بإنشاء المجلس الوطني للتأمين CNA كجهاز استشاري في 25 جانفي 1995 بموجب الامر 07/97 والعام بتعديل الهيكل مراقبة نشاط التأمين على مستوى الوزارة.

- **الوضعية الحالية لقطاع التأمين:**

نظرا للنتائج السلبية التي ظهرت بعد سنوات من إلغاء مبدأ التخصص في التأمين والانكماش الذي سجل في نشاط هذا القطاع بين سنتي 1995/1990 جعل الدولة تفكر في إجراء تعديلات على القوانين التي تنظم نشاطات في هذا القطاع وذلك بإصدار القرار رقم 07/95 في 1995/01/25 والذي ميز رفع الاحتكار الدولة لقطاع التأمين وإنشاء بعض الآليات الجديد لتنظيم النشاط حيث تم إنشاء هيئة للمراقبة وكذا مجلس CAN وظهورها ما يسعى بوسطاء التأمين مباشرة كقنوات توزيع جديدة لهذه الخدمة أي أن شركات التأمين المعتمدة يمكنها ممارسة عملية التأمين مباشرة أو عن طريق الوسطاء المعتمدين أو بالطريقتين معا غير أن تعاضديات التأمين المعتمدة على عمليات التأمين عن طريق الوسطاء ومع صدور هذا القرار الجديد أصبح هناك 11 شركة تنشط في قطاع التأمين 06 منها كانت تنشط قبل صدوره والمتمثلة في كل من: (بن تركي، 2020، ص 96)

- MAATER-CAAT-CNMA-CCR-SAA-CAR
- MAATERحيث الأربعة الأولى هي عبارة عن مؤسسات عمومية اقتصادية EPE وشركات ذات أسهم SPA أما الخمسة الشركات الأخرى والتي ظهرت مع صدور هذا القرار هي على التوالي:
- CAGEX: انشأت في جويلية 1996
- trustalgerien: أنشأت في جويلية 1997
- CIAR: الشركة الدولية للتأمين أنشأت سنة 1998.
- 2ALALGERIENE :DES ASSURANCES أنشأت سنة 1988.
- LAGCI: شركة التأمين وضمان القروض الاستثمارية أنشأت سنة 1998.

II- هيكل قطاع التامين في الجزائر:

هيئات الإشراف والرقابة على قطاع التامين في الجزائر:

بعد صدور الأمر 95- 07 والمتعلق بقانون التأمينات في الجزائر بمثابة النقلة النوعية لسوق التامين الجزائرية أين تم تحريرها من احتكار الشركات العمومية للتامين وفتح باب المنافسة أمام المتعاملين الخواص المحليين منه أو الأجانب ما دفع بشركات التامين في الجزائر إلى سعي وراء زيادة حصصهم السوقية وتعظيم أرباحهم لكن وجب ان يكون هذا الامر بالموازات ومستوى مطلوب الملائمة المالية في ظل احترام القوانين الاحتراز المعمول بها في الجزائر لتمكين شركات التامين من الوفاء بالتزامات المستقبلية اتجاه جمله وثائق التامين حتى يزيد مستوى ثقتهم فيها.

امر الذي تطلب وجود رقابه الدولة على شركات التامين الناشطة في السوق الجزائرية من خلال ايجاد جهاز رقابي تحت وصاية وزاره المالية على مستوى مختلفة نوضحها كالأتي:

1- مديرية التأمينات لوزارة المالية DASS:

أنشئت مديرية التأمينات بعد أعاده هيكله وزارة المالية في 1995 لتكلف بمقتضى المادة 209 من الأمر 95 – 07 لضمان رقابه الدولة على قطاع التأمينات في الجزائر بوزارة المالية تتكون من ثلاث مديريات فرعية

2- المديرية الفرعية للتنظيم :

وتكلف بـ:

- دراسة الشروط العامة والخاصة بعقود التامين وكل وثيقة موجهة للتسويق على جميع المؤمن لهم
- تسيير المنازعات في مجال التامين
- دراسة ملفات طلبات اعتماد الشركات والتعاونيات ووسطاء التامين وإعادة التامين
- مراجعة العقود العامة التي قد يبرمها شركات التامين مع زبائنها

3- المديرية الفرعية للمتابعة و التحليل:

وتكلف بـ:

- القيام بتوحيد وتلخيص العمليات المالية والمحاسبية المرسلة من قبل شركات التامين.
- تحليل العمليات المحاسبية و المالية.
- إعداد التقديرات حول أفاق تطوير الصناعة التأمينية في الجزائر.
- دراسة وتقديم التدابير الضرورية لتنفيذ الأحكام التشريعية و التنظيمية المتعلقة بمقاييس التسعير للمخاطر.

4- المديرية الفرعية المكلفة بالمراقبة:

- وتكلف بـ:
- السهر على قانونية عمليات التامين و إعادة التامين.
- القيام بعمليات الرقابة والتحقيق في الميدان حول العمليات التقنية والمالية لشركات التامين أو إعادة التامين والوسطاء الملحقين بهم.
- تلخيص تقارير المهام والمحاضر و إرسالهم إلى الهيئات المعنية.

صلاحيات مديريه التأمينات:

تخول لمديريه التأمينات صلاحيات الرقابة للتحقق في أي وقت في الميدان أو استنادا إلى الوثائق من جميع العمليات المدرجة ضمن نشاط التامين و إعادة التامين. (معوش، سنة 2020، ص 181.)

- **اتحاد المؤمنين الجزائريين UAR:**
- أنشئ بتاريخ 22 فيفري 1994 كجمعيه مهنيه متخصصة تهتم بمشاكل المؤمنين حيث تهدف من خلال المستندات الصناعة التأمينية وتقنياتها الحديثة إلى تطوير سوق التأمينات والخدمات المقدمة من قبل شركات التامين. حيث تعتبر هذه الأخيرة العضوية الوحيدة لهذا الاتحاد وتتمثل مهامه في النقاط التالية:
- السعي نحو تحسين الخدمات المقدمة و تطوير مستوى التأهيل للعمال.
- السعي وراء الالتزام بأخلاقيات المهنة والحفاظ عليها.
- إنشاء اتفاقيه التعويض المباشر والعمل على تكوين الكترونيين
- المجلس الوطني للتأمينات CNA:

انشأ المجلس الوطني للتأمينات بموجب المادة 95 -07 باعتباره جهاز الاستشاري الذي يعمل تحت وزارة المالية ويهدف لتطوير قطاع التامين أسس المجلس لتحقيق الأهداف التالية:

- تقديم استشارات لجميع المسائل المتعلقة بنشاط التامين.
- تحديث و تطوير السير الداخلي لشركات التأمين و إعادة التأمين.
- تطوير وسائل وسياسات الحماية والوقاية للتقليص من فرص حدود المخاطر بهدف تطور القطاع
- تساهم في تحديد إقساط التامين بناءا على الإحصائيات الوطنية

- **الهيئة المركزية للمخاطر:**

ترتبط الهيئة المركزية للمخاطر بمديرية التأمينات مقرها وزاره المالية تقوم بفرض الرقاب المستمر للأخطار حول التأمينات من خلال البيانات التي تجمعها حول العقود المكتتبة من شركة فيها من شركات التامين وفروع شركات التامين الأجنبية هذه الأخيرة ملزمة بتقديم جميع بيانات عقود التامين التي تصدرها. (بركاني، سنة 2020، ص47)

- **صندوق المؤمن لهم FGA:**

انشأ هذا الصندوق بموجب القانون 06-04 لدى وزارة المالية تتمثل مهمته في تحمل عجز شركات التامين عن الوفاء بدونها تجاه المؤمنين لهم والناتجة عن عقود التامين وتتشكل مورد الصندوق من اشتراكات السنوي لشركات التامين او شركات إعادة التامين وفرع شركات التامين الأجنبية المعتمدة على إن لا يتعدى الإقساط المادية.

- **لجنه الإشراف على التأمينات CAS**:
- هي عبارة عن جهاز رقابة الدولة على نشاط التامين تم إنشاء هذه اللجنة بموجب قانون 06-04 حيث تسهر على مراقبه مدى احترام شركات التامين وفي حالة وجد ما يعرض مصالح المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التامين للخطر يمكن حظر النشاط هذه الشركة في فترع او عده فروع للتامين حيث تعمل لجنه الإشراف على التأمينات لترقية وتنمية السوق الوطني للتامين بهدف دمجه في النشاط الاقتصادي وهي تقوم بالتحقق من مصدر الأموال الموجهة لتامين او زيادة رأس مال شركات التامين أو إعادة التامين من اجل تحقيق الأمن المالي لشركه التامين.(بركاني، 2020، ص 32.)

III- المؤسسات الناشطة في سوق التامين الجزائري:

وفيما يلي سنعرض مختلف المؤسسات الناشطة في السوق الجزائري منها العمومية والخاصة.

1- المؤسسات العمومية:

حيث نجد مؤسسات عموميه حديثه و أخرى تقليديه و متخصصة:

- **أولا المؤسسات العمومية التقليدية**

1- الشركة الجزائرية للتامين و أعاده التامين CARR:

هي اول شركه جزائرية أنشئت في 8 جوان 1963 بهدف السماح للدولة الجزائرية لمراقبه سوق التامين وكانت تسمى بالصندوق الجزائري للتامين بمقتضى القرار 26 فيفري1964 أصبحت تمارس جميع عمليات التامين ما عدى التامين الزراعي الذي خصص لمؤسسة(CRMA) وابتداء من جانفي 1976 أصبحت متخصصة في الأخطار الصناعية ولقد عرف قانونها الأساسي تعديلات لاحقة خاصة في سنه 1985 وفي 30 ابريل 1985 صارت تحمل اسم شركه الجزائرية للتامين و أعاده التامين وأصبحت تتمتع بشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

2- شركه الوطنية للتامين SAA:

أنشئت بعد الاستقلال بمقتضى قرار الاعتماد الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 1963 وكانت شركه مختلطة جزائرية بنسبه 61 %ومصريه بنسبه 39 %وتم فيما بعد تأميمها في 27ماي 1966 في إطار احتكار الدولة لمختلف عمليات التامين وفي 21ماي1975 ومع ظهور قانون التخصص احتكرت الشركة كل فرع السيارات الأخطار البسيطة والتامين على الحياة.

Saa هي ألان شركه مساهمه والتامين إلى جانب الشركات الأخرى كل فروع التامين ولقد بلغ رأسمالها في سنه 2004 -3.8 مليار دينار جزائري وهي تتكون من شبكه تجاريه كبيره حوالي 24 وحده جهوية و أكثر من

9300 وكاله وتستخدم أكثر من 5000 مواطن من بين التأمينات التي تشغلها نجد التأمين على السيارات التامين على المخاطر التي تتعلق باستغلال العلاقة التامين المتعدد المخاطر الذي يشمل تغطيه المخاطر التي تتعرض لها الفلاحة المغطاة بالبيوت البلاستيكية من الأضرار التالية البرد العاصفة الصناعات الجديد الثلج الحريق أو أجهزه السباحة التامين ضد الكوارث الطبيعية التامين على السكان والتامين على الرعاية أثناء السفر ضد المخاطر الجسمانية

3- الشركة الوطنية للتأمين CAAT:

أنشئت في 30 ابريل 1985 وهي مؤسسه عموميه تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية الحالية وغرضها يتمثل فيما يلي عمليات التامين البحري عمليه التامين الجوي عمليه التامين البري وفي 1989 وبعد إصلاحات ألاقتصاديه وإلغاء التخصص تحولت الشركة الجزائرية للتامين الشامل و أصبحت مؤسسه حكوميه اقتصاديه وشرعت ممثل ممارسه فروع التامين لقدرات وكالات وتحوز حاليا على خمس فروع و أكثر من 70 وكاله يبلغ رأسمالها الإجمالي واحد فصل خمسه مليار دينار جزائري لقد حاسد 18 بالمئه من الحاسة السوقية في 2005 وهي تعتبر رائده في التأمينات على النقل حتى في التامين الحرائق و 15 بالمئات من السيارات في تامين الأشخاص من الحصة السوقية. (بن مروش،2008، ص104).

4- شركات التأمين الخاصة:

شركات التأمين الخاصة الناشطة في سوق التأمين الجزائري تمثل فيما يلي:

أ- **شركة التأمين للمحروقات (gsh):**

تأسست في 31 جويليه وهي شركه مساهمه من طرف سوناطراك الشركة الجزائرية للتامين و إعادة التامين و الشركة الجزائرية لإعادة تامين وتختص في التأمينات الخاصة بقطاع المحروقات.

ب- **شركة السلامة التأمينات الجزائر:(salama):**

تأسست في مارس 2000 رأسمالها يقدر ب 2 مليار دينار تساهم فيها كل من تونس المغرب والجزائر حصة تقدر ب 40 بالمئه حيث تعتمد في ممارسه مهامها على مبدأ التعاون وهي أول شركه تامين تكافلي في الجزائر.

ج- التأمينات العامة المتوسطة GAM:

أنشئت في سبتمبر 2002 حيث تم إنشائها من شرائها سنه 2007 من طرف صندوق أمريكي بتونس.

د- أليونس للتأمينات: أنشأت في 30 جويلية 2005 لرأس مالي قدر ب 500 مليون دج تحت تخصص التأمينات العامة.

هـ- كارديق الجزائر: أنشأت في 2005 كشركة مختصة في التأمين على الأشخاص حيث صنف الشركة الام في قائمة المواطنين على الحياة بفرنسا.

تامين لائق: أنشأت في 09 مارس 2011 برأس مالي يقدر بـ 2 مليار تختص بالتامين على الأشخاص.

الكرامة للتأمينات: تأسست في 09 مارس كشركة متخصصة للتأمينات على الأشخاص وذلك من طرف الشركة الوطنية الجزائرية للتامين وإعادة التأمين.

تامين الاحتياط والصفة: تأسست في 09 مارس 2011 كشركة مختصة في التأمين على الأشخاص من طرف الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين.

مصر الحياة: هي شركة ذات أسهم جزائرية للتأمين على الحياة تأسست في 10 أوت كفرع عن الشركة الدولية للتامين و إعادة التأمين برأس مالي بقدر بـ2 مليار.

أكسا للتأمينات الجزائرية AXA : أنشأت سنة 2011 بالاشتراك مع البنك الخارجي ورأس مال وطني للاستثمار تتكون من فروع التأمينات على الأضرار وفرع التأمين على الحياة.(بركان، 2020، ص32-333)

المطلب الثاني: واقع صناعة التأمين في الجزائر دراسة حالة شركة السلامة للتأمينات

1- التعريف بشركة سلامة للتأمينات الجزائرية

اعتمدت شركة سلامة للتأمينات بمقتضى القرار رقم 46 الصادر بتاريخ 02 جويلية 2000 عن وزير المالية، وقد استحوذت على شركة "البركة والأمان" المنشأة في 16مارس 1000م، حيث حدث تغيير في التسمية وتجديد الاعتماد.

وسلامة للتأمينات الجزائرية شركة ذات أسهم يقدر رأس مالها الإجمالي ب 1مليار دج عند التأسيس.ومن أكبر المساهمين في شركة سلامة للتأمينات الجزائرية طارق بحرين وبستري (سعود، 11-12 أفريل 2011 صفحة 9) منذ أنشأها نجحت الشركة في تطوير شبكة توزيع متكونة من 248 نقطة بيع موزعة على كافة التراب الوطني من 15 وسيط تأمين يشتغلون مع الشركة، هذه الشبكة مسيرة من طرف ستة مديريات جهوية ومن أجل منح ضمان أكبر ومتنوع لمتسأمينيها فإن الشركة تفيد التأمين لدى الشركة الجزائرية لإعادة التأمين ccr وشركات إعادة التأمين عالمية والجر وسطاء التأمين الأوروبيين. (فروفي،2017، صفحة 158)

2- الميزات التنافسية لشركة سلامة للتأمينات:

تسعى الشركة إلى المنافسة انطلاقا من المميزات التالية:

- تعتبر شركة سلامة شركة التأمين التكافلي الوحيدة العاملة في السوق الجزائري.

- تعد شركة التأمين الوحيدة التي لديها هيئة رقابة شرعية (يترأسها الشيخ المأمون القاسمي)
- تمتلك شركة سلامة محفظة متوازنة ومتنوعة بين 76%لتأمين الخواص و 12%لتأمينات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحقق شركة سلامة للتأمين التعويض السريع للمؤمنين على السيارات في مراكز الخدمات والدفع.
- لشركة سلامة القدرة على التجديد من خلال خلق منتجات جديدة حسب تطلعات الزبائن، كالمساعدة الخاصة بالسيارات، وتأمين الحماية القضائية

2- منتجات شركة السلامة للتأمينات:

تتنوع منتجات شركة سلامة للتأمينات:

- تتنوع منتجات الشركة سلامة بين المنتجات العامة ومنتجات التكافل والتي نوردها فيما يلي:

أ- **المنتجات العامة للشركة:** يمكن تلخيص أهم منتجات الشركة فيما يلي: (معزوز 2015، صفحة 60)

- منتجات التكافل في شركة سلامة: ترغب شركة سلامة في عرض منتجاتها التكافلية أني تسمح للأفراد للاستفادة بتراكم رأسمال أو المعاش التقاعدي في حالة وقوع أحداث أمنية، قد تؤدي لهبوط مفاجئ في دخولهم و تطلق شركة سلامة بالجزائر منتجات التأمين على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية والمعروفة باسم التكافل وتتمثل في:
- التأمين التكافلي وتراكم رأسمال يتضمن توفير ودفع رأسمال معدل وقت التقاعد.
- التأمين التكافلي والرعاية الاجتماعية في حالة وفاة أو العجز المطلق والنهائي للمؤمن عليه، يسمح بالدفع الفوري لمبلغ مقطوع للمستفيدين المعنيين (الأخ، الأبناء، الأمهات) في شكل تأمين على الحياة وهو سياسة جديدة مخصصة للأرباب الأسر.
- التأمين التكافلي والائتمان: يتيح سداد رصيد القروض غير المسددة للمقروض في حالة وفاة المؤمن عليه وهو مخصص لموظفي القطاع العام والخاص.

1- تطور نشاط شركة سلامة للتأمينات

سنتطرق من خلال هذا العنصر على نشاط شركة سلامة الممثلة لصناعة التامين التكافلي في الجزائر، من خلال عرض تطور رقم أعمالها وحجم نشاط فروعها بالإضافة على مساهمتها في النمو الاقتصادي.

2- تطور رقم أعمال شركة سلامة للتأمينات

استطاعت شركة سلامة أن تطور في رقم أعمالها بشكل مناسب نوعا وذلك كما يلي:

الجدول رقم 01: تطور رقم أعمال شركة سلامة خلال الفترة 2017/2014

الوحدة: مليون دينار جزائري.

السنوات	2014	2015	2016	2017
رقم أعمال	4491	4707	5001	4788
معدل النمو	/	%4.80	%6.28	% 4.24

المصدر: بتينة، 2020

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور رقم الأعمال شركة السلام على انتداد أربعة سنوات الأخيرة حيث انتقل في بداية هذه الفترة 2014م من 4491 مليون دينار جزائرية إلى 4707 سنة 2015م بنعدل نمو يقدر بـ: 4,80% لبلغ رقم أعمال شركة السلامة اعلا قيمة له سنة 2016م و يصل إلى 5001 مليون دينار جزائري بمعدل نمو يقدر بـ: 6,24% مقارنة بسنة 2015م ثم انخفض رقم الاعمال سنة 2017م إلى 4788 ملسون دينار جزائري.

و ذلك بسبب أزمة تراجع أسعال البترول التي عرفتها الجزائر. و من خلال الشكل أذناه سنوضح أكتر تطور أعمال شركة السلام و ذلك كما يلي:

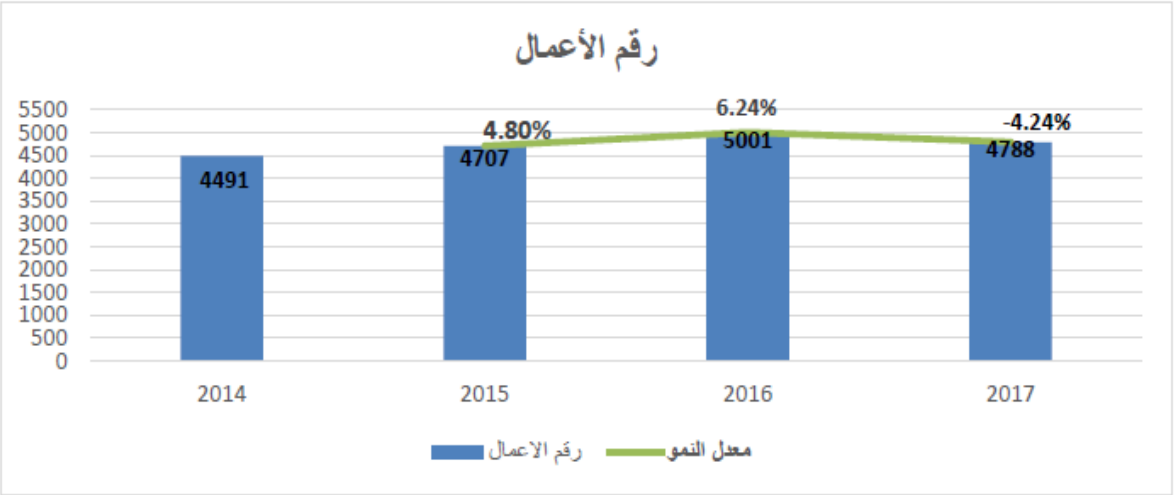

المصدر: (بتينة، 2020، ص 110)

جدول رقم 02: عدد الوكالات المباشر لشركة السلامة للتأمينات الجزائر

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
السلامة	33	17	33	51	78

المصدر: (حميدي حاويشنش،2019، ص111)

نجد أن شركة سلامة للتأمينات الجزائر حققت نمو معتبرا في فترة قصيرة بارتفاع عدد وكالاتها المباشرة من 33 وكالة إلى 78 وكالة سنة 2015.

جدول رقم03: حجم اليد العاملة الناشطة في شركة سلامة للتأمينات الجزائر

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
السلامة	252	278	278	276	240	237

المصدر: (حميدي حاويشنش،2019، ص112)

نلاحظ أن حجم اليد العاملة في شركة سلامة للتأمينات ارتفع من 252 سنة 2011 إلى 278 عامل سنة 2013 لينخفض إلى 237 سنة 2016.

جدول رقم 4: تطور إنتاج فروع التأمين لشركة سلامة للتأمينات

الأخطار المؤمنعليها	2008	2009	2010	2011	2012
المركبات	1346	1826	1872	2085	2566
الأخطار البسيطة	184	194	185	386	411
أخطار المؤسسات	162	307	353	411	414
أخطار النقل	91	96	41	48	97
تأمينات الأشخاص	92	123	213	267	270
المجموع	1876	2548	2659	3267	3758

المصدر: (بيتنة، 2020، ص 59)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نشاط شركة سلامة يعرف نموا، حيث نلاحظ تطور نمو مبيعات الشركة خلال الفترة 2008-2012 عموما، حيث انتقلت مبيعات الشركة من 1876 مليون دج سنة

2008 إلى 3758 دج، غير أن هذا الارتفاع لا يعتبر كبيرا وهذا راجع للثقافةالتأمينية بصفة عامة والتكافلية بصفة خاصة لدى المجتمع الجزائري، كما نلاحظ أن التأمين على رفعالمركبات حقق معدل نمو كبير مقارنة بباقي الفروع، حيث انتقلت قيمتها من 1346 مليون دج سنة 2008 إلى 2566 دج سنة 2012 ،وهذا كله راجع إلى كون هذا النوع من التأمين إجباري،وسنوضح ذلك أكثر ومن خلال الشكل الموالي

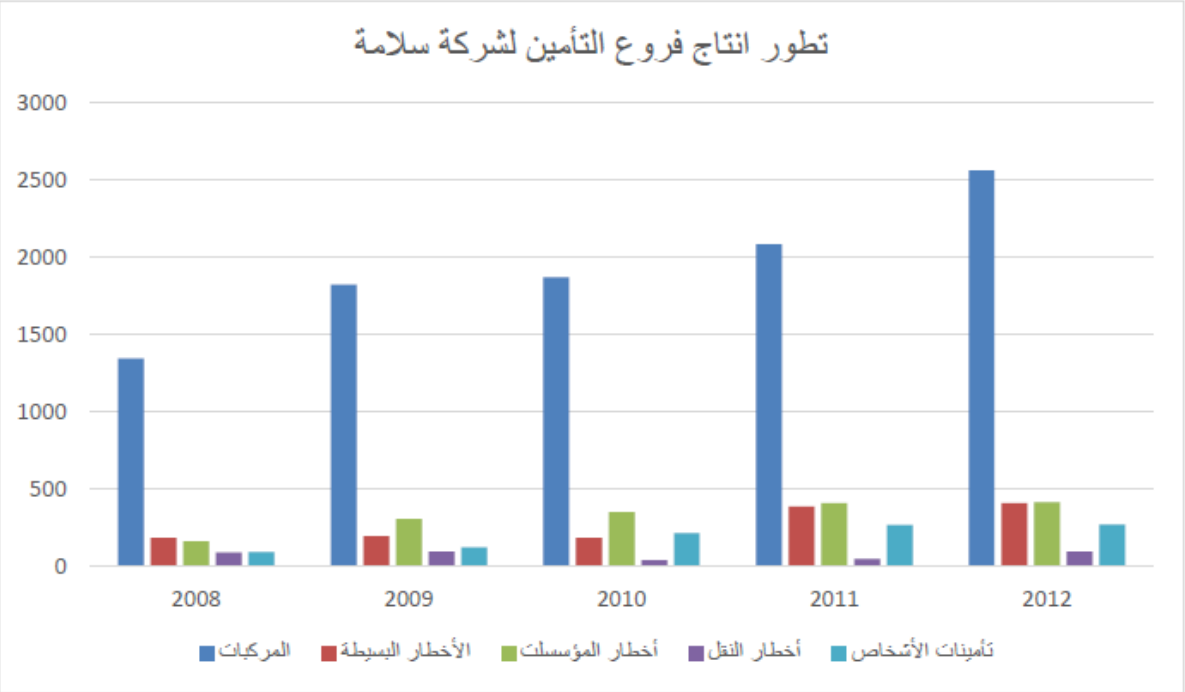

المصدر: (بنينة، 2020، ص 116)

جدول رقم: 05 حجم التعويضات شركة السلامة للتأمينات الجزائر

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
السلامة	1539	1808	1941	2228	2254	2332

المصدر: (حميدي حاويشنش،2019، ص113)

نلاحظ انه بلغ إجمالي التعويضات 2332 مليون دينار جزائري تعويضات مقدمة من قبل شركة سلامة للحفاظ على السمعة الجيدة التي تتمتع بها الشركة في السوق بالرغم من حداثة تأسيسها وهذا لارتفاع يبين مدى تسارع الخدمات التأمينية المقدمة للمستفيدين وحجم الجهود المبذولة.

جدول رقم 06: مساهمة شركة سلامة في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010 إلى 2014

الوحدة مليون دينار جزائري

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
النتاج المحلي الخام	11991.564	14588.532	16208.698	16643.834	17205.106
رقم الأعمال	2.540	2.797	3.300	4.025	4.491
معدل الاختراق	%0.021	%0.019	%0.020	%0.024	%0.026

المصدر: (بنينة، 2020، ص 114)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطورات معدل اختراق شركة السلامة للناتج المحلي الخام كان بـ 0.02 % سنة 2010 وانخفض في السنة الموالية وقدر بـ0.019 % وبعدها عرف تطورا بوتيرة عادية سنة 2012 وقدر بـ 0.024 % مقارنة بالسنة السابقة ليصل إلى 0.026% سنة 2014 نتيجة لارتفاع في الناتج المحل وعموما يمكن القول بأن لشركة السلامة الممثلة لصناعة التأمين التكافلي في الجزائر مساهمة في سوق التأمين الجزائري ولكن بنسبة ضئيلة وسنوضح أكثر من خلال الشكل التالي:

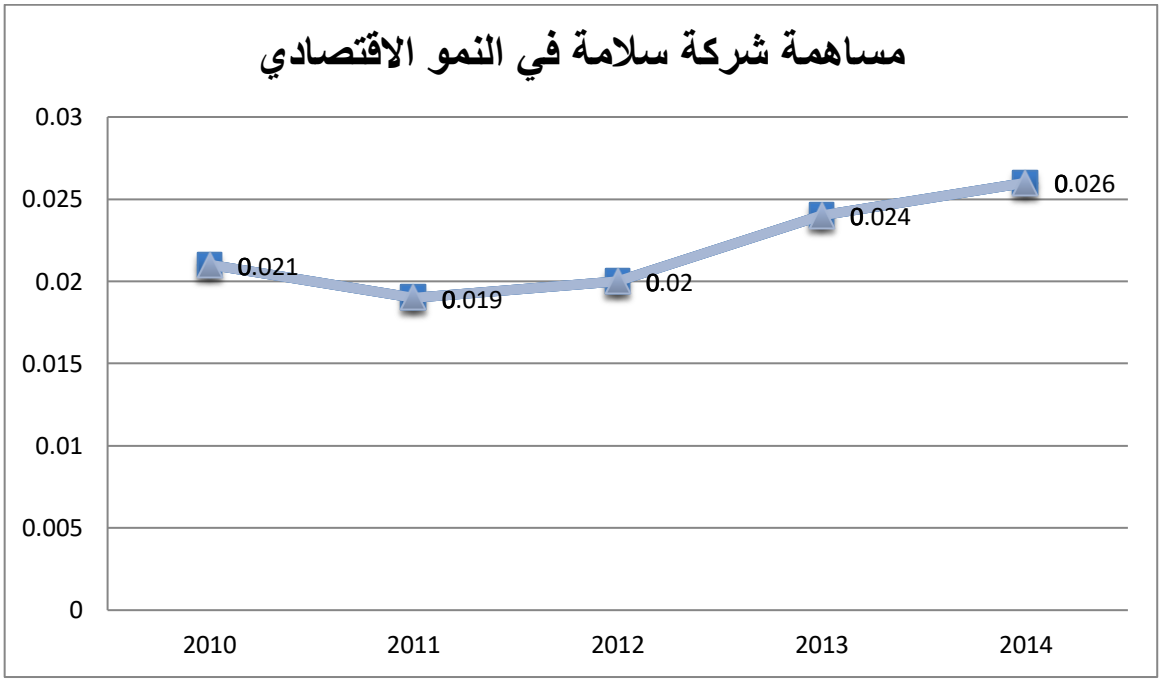

المصدر: (بنينة، 2020، ص 117)

المطلب الثالث: تحديات التأمين التكافلي في الجزائر

1- التحديات القانونية للتأمين التكافلي في الجزائر:

يعتبر الإطار القانوني المنظم لصناعة التأمين التكافلي والموافق للأحكام الشريعة الاسلامية في الجزائر من اكبر التحديات في ظل قانون التأمين الحالي، الذي لا يسمح لا بتقديم منتجات تأمينية تكافلية ولا بقيام شركات التأمين التكافلي بالشكل الصريح ضمن نصوص وبنود قانونية واضحة ، مثل ما هو معمول به في كل من ماليزيا، السعودية، الامارات والتي اصدرت سلطاتها التشريعية قوانين لتنظيم صناعة التأمين التكافلي بصفة مفصلة أو مكملة للقوانين المنضمة للتأمين التجاري فيهاهذا الذي يفتقده بقطاع التأمين في الجزائر رغم الخطوات التي قام بها المشرع الجزائري بخصوص التأمين التكافلي والتي اعتبارتها فرعي يمكن البناء عليها لتنمية التأمين التكافلي في الجزائر أن التأمين التكافلي بمادة واحدة تحدد مفهومهم ومرسوم تنفيذي واحد ينظر له على أنه بمثابة القانون النموذجي لقيام الشركات تأمين ذات شكل تعاوني. (معوش، 2020، ص 224)

- التداخل بين أعمال التأمين التجاري وأعمال التأمين التكافلي بسبب تقنيين ممارسة أعمال التأكيد التكافلي من قبل شركات التأمين التجارية الحالية الناشطة في قطاع التأمين الجزائري وهذا الأمر يتنافى والمتطلبات الشركة للتأمين التكافلي.
- في حالة قبول بممارسة أعمال التأمين التكافلي من قبل شركات التأمين الحالية ، فقد غيب قانون التأمين الجزائري اجراءات تحول هذه الشركات من الشركات تأمين تجارية إلى شركات تأمين تكافلية.
- التناقص القانوني القائم بخصوص هدف تحقيق الربح من عدمه بالنسبة للشركات المؤسسة وفق القانون النموذجي بالمرسوم 09-13 كون القانون لم يوضح نوع الربح الذي لا تهدف الشركة إلى تحقيقه هل الربح الناتج عن الأنشطة القائمة بينهما وبين المشتركين أم الربح القائم بينهما وبين الغير مثل الربح الناتج عن الاستثمار الذي اعتبره نفس القانونا جزء من الموارد المالية لشركة .
- تأكد المادة 103 على ضرورة مشروعية أعمال التأمين التكافلي وتوافقها واحكام الشريعة الاسلامية وفي نفس الوقت نجد أن استثمارات شركة التأمين ذات التعاوني تخضع إضافة الى ما ورد في المرسوم التنفيذي 09-13 والذي نجد اغلب اضافة قائمة على معدل الفائدة المحرما شرعا .
- غياب البنود القانونية اللازمة لضبط العلاقات التأمينية والمالية القائمة بين شركة التأمين ومشتركي التأمين.
- الغموض القانني في نص المادة 103 بخصوص مسألة ملكية صندوق التكافل واشتراكاته، فتصل ملكيتها لصالح المشتركين أم لصالح الشركة.

- **قلة البنوك :**

- إن قلة البنوك الاسلامية في الجزائر يعتبر من بين المعوقات والتحديات التي تعيق تطور خدمات التامين التكافلي بالجزائر لان غياب البنوك الاسلاميه لا يسمح لشركات التامين تكافلي الاستثمار اموالها فيها ومترتبة عن اشتراكات التامين التي يقدمها المساهمون في الشركة او بدفع هذه الشركات الى استثمار اموالها في بنوك تجاريه تتعامل بنظام الفوائد وبالتالي تريد عن المبادئ اسلاميه التي قامت عليها في الاساس.
- غياب الثقافة التأمينية في اوساط المجتمع الجزائري: من ابرز العوامل التي ادت لتدني وعي المواطن الجزائري باهميه التامين هو انخفاض الرواتب مما يؤدي الى عدم القدره على دفع اقساط التامين نظرا احتجاجات الضرورية كالغالبيه العظمى من المواطنين رواتبهم محدودة الحاجات الضرورية اليوميه لهم مما يجعل من مجرد التفكير في الحصول على وثيقه التامين حلم يبيد المنال بالنسبة لهم.
- ومما زاد من حده الامر هو عدم وضوح الحكم الشرعي للتأمينات بالرغم من المبادئ الاسلاميه التي بها قطاع التامين التكافلي ولعل الفشل في استخدام التكنولوجيا الحديثه في تقديم وتسويق الخدمات التامينيه خاصه التكافلية منها وعدم اهتمام شركات التامين لتطوير الخدمات التامينية الجديده اعتمادها على التغطيات التقليديه يعتبر من اهم العوامل المؤديه لغياب الثقافة التأمينية في المجتمع الجزائري فان عدم وجود معاهد خاصه بالتكوين في مجال التأمينات في الجزائر في ضعف اداء العاملين بشركات تامين هل هو بين هذه الشركات والمواطنين الجزائري وهو ما ساهم في فقدان الثقه بشركات تامين العاملة بالجزائر

- **التحديات الاستثمارية:** تعتبر التحديات الاستثمارية تحديا أخر لصناعة التامين التكافلي في الجزائر والتي سنوردها فيما يلي:

- قلة البنوك الاسلامية العاملة بالجزائر يعتبر من التحديات التي تعيق تطور خدمات التأمين التكافلي، فغياب البنوك الاسلامية ال يسمح لشركات التأمين التكافلي من استثمار اشتراكات المساهمون في الشركة، أو يدفع بهذه الشركات إلى استثمار أموالها في بنوك تجارية تتعامل بنظام الفوائد مما يخالف المبادئ الاسلامية التي قامت على أساسها).(باخويا إدريس، 2020، ص279).
- نقص لكفاءات البشرية المؤهلة على الصعيد الشرعي والفني والمدربة على الأساليب الحديثة في شتى الوظائف كإدارة المخاطر، الخبراء الالكترونيين، مقدري الخسائر وغيرها، حيث تعاني الجزائر من قلة الاهتمام بالتكوين الجامعي في مجال التأمين، ناهيك عن التأمين التكافلي.

- الاعتماد على النماذج المحاسبية التقليدية حيث تقوم شركة سالمة بإعداد قوائمها في ذات النماذج المحاسبية التقليدية التي ال تراعي أسس التأمين التكافلي والتوافق مع ما نصت عليه معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية بالبحرين.
- غياب عمليات إعادة التكافل الداخلية بسبب وجود شركة واحدة وهي سالمة للتأمينات مما يؤدي لنقص الطلب على عملية إعادة التأمين، ويبقى الحل أمام شركة سالمة اللجوء إلى عمليات إعادة التكافل الخارجية لدى شركة بست ري بتونس، إال أن هذه العمليات معرضة ألخطار تقلبات أسعار الصرف.
- ضعف أساليب تسويق الخدمات التأمينية في الجزائر، وعدم الاعتماد على التكنولوجيا المتاحة ومع وجود الانترنيت وغيرها من الأساليب الحديثة التي تمكن من تسويق خدمات التأمين التكافلي إلى كل شرائح المجتمع، فشركة سالمة وبرغم مرور عدة سنوات ليست بالقليلة إلا أن المجتمع الجزائري ال يعرفها وال يعلم عن منتجاتها إلا القليل.

- **التحديات الاحترازية لتأمين التكافلي في الجزائر:** (ماعوش محمد لمين، 2020، ص 228)

بناء على ما سبق عرضه بخصوص هيئه الاشراف والرقابه على شركه تامين في الجزائر ومتطلبات ملائمتها المالية نجد ان ممارسه اعمال التامين التكافلي في الجزائر تواجهها مجموعه من التحديات الاحترازية التامين التكافلي باعتبار الاقطار المعمول في الجزائر هو عباره عن جمله من المتطلبات لشركه تامين التجاريه عدم تلاؤم اطارها الرقابي الممارس من قبل هيئه الاشرف الرقابه على شركات التامين لبعيد المحافظين والمراقبين لوزارة المالية في الجزائر ومتطلبات الرقابة الشرعية على اعمال الشركات التامين التكافلي المعمول بها دوليا كما هو الحال في كل من ماليزيا السعوديه الامارات غياب الرقابة الشرعيه على اعمال التامين في الجزائر بسبب ان جميع شركات القطاع التامين هي شركات تجاريه الى اعتبار لمشروعيه اعمالها وتوافقها احكام الشريعة الإسلامية تشكيل الاحتياطات والمخصصات التنظيمية وتمثيلها بعناصر الاصول ضمن الميزانيهالماليه لشركه التامين لحد متطلباتها الماليه يعبر تحدي اخر امام تاسيس شركات التامين التكافلي في الجزائر كون ان كل من التشكيل والتمثيل يقوم على اساس وعدد الفائده وفي الاخير يمكننا القول بان الفرص الحاليهالمتاحه لقيام التامين تكافل في الجزائر مقارنه بالتحديات الكثيره التي تقف امامه الامر الذي يدفعنا في البحث الموالي الى محاوله اقتراح قطار لتنميه التامين التكافلي واليات عمل شركاته في الجزائر استنادا الى الاطار النظري للتامين التكافلي اطاره العمل المطبق في نظام التامين التكافلي السعودي والامارات.

خلاصة:

تواجه صناعة التامين التكافلي في السعودية و الجزائر عدة تحديات والتي يمكن الجزم بها هي الإلطار القانوني المنظم خاصة أن صناعة التأمين التكافلي لها خصوصيتها وطبيعتها فهي تقدم خدمات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ليبقى إيجاد قانون أساسي نموذجي خاص بهذه الصناعة تحديا أمام تطورها، بالإضافة إلى التحديات االستثمارية وتدني مستوى الثقافة التأمينية لدى المجتمع وغياب الكوادر البشرية المؤهلة في هذا الميدان.

خاتمة

من خلال هذا البحث قمنا بعرض مفهوم التامين التكافلي الاسلامي ومبادئه والياته وانواعه وصيغه، وكذلك خصائصه التي يتميز بها وصور التي ينفرد بها واوجه الاختلاف بين التامين التكافل والتامين التجاري، حيث هدف التامين التجاري هو تحقيق الربح انما الهدف الرئيس للتامين الاسلامي، هو التعاون وتبادل المنافع فيما بينهم وجبر الضرر الذي يلحق ببعضهم، وهذا هو المعنى الحقيقي لكلمه التامين بصفه عامه والتكافلي بصفه خاصه ما تلعب شركات التامين دورا اساسيه في الاقتصاديات الحديثة لما تقوم به من دور مزدوج وهي تقوم من جهة بحماية الافراد والمنشئات ضد مختلف الاخطار التي تهدد شخصهم وممتلكاتهم، ومن جهد اخرى تلعب دورا هاما في تمويل الاقتصاد وترقيه الاستثمارات من خلال الاموال المجمعة لديها، الا ان شركات التامين تتميز عن باقي الشركات الاخرى بانعكاس دورة انتاجها فهي تحصل اقساط (ارادتها)، قبل ان تعرف حجم تعويضاتها (تكاليفها) اضافة على هذافانها تواجه مخاطر مختلفة في نشاطها التقني (التأمين) ونشاطها المالي (التوظيفات).

اختبار الفرضيات:

كان الإطار القانوني المنظم لعمل قطاع التأمين في المملكة العربية الشعودية انعكاسا على عدد الشركات الحاصلة على تصريح نهائي للعمل في قطاع التأمين التكافلي إذ قبل صدور كل نظام مراقبة الشركات التأمين التعاوني و لائحته التنفيذية من قبل الوزراء الذي يتضمن على تحويل جميع الشركات العاملة في القطاع التأميني إلى نظام التأمين التكافلي كانت هناك اكثر من 100 شركة تامين تجاري سعودي أو أجنبية تقوم بممارسة التامين حينها لكن بعد صدور هذه القوانين تقلص عدد هذه الشركات و بقية فقط الشركات المرخصة **و هذا ما يؤكد عدم صحة الفرضية الثانية.**

من خلال هذه النتائج تم ملاحظة ان مستوى الناتج المحلي غير النفطي في تدبدب من ارتفاع و انخفاض طول فترة الدراسة الممتدة من (2014 إلى غاية 2020) و لكن نسبتها ضئيلة جدا إذا ما تم مقارنتها بسوق التأمين في كندا و الولايات المتحدة الامريكية و هذا يدل على صغر حجم القطاع اي أنه مازال في طريق النمو بالرغم من امتلاكه من إمكانيات كبيرة سوء القانونية أو البشرية و لكنها غير المستغلة و يمكن أن يرجع ذلك لإنخفاض الوعي التأميني للفرد و إلى ضخامة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي **و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.**

بعد رصد واقع التأميين التكافلي في الجزائر و تحديد مكان شركة التأمين التكافلي في سوق التأمينات الجزائرية تبين أن هذا القطاع لا يزال يسير بالوتيرة البطيئة مقارنة مع باقي الدول العربية و الاسلامية و ما حققته الصناعة التامينية العالمية إذ توجد شركة واحدة في سوق التامين التكافلي الجزائري من جانب أخر تبين ان التحديات التي تواجه

صناعة التامين التكافلي في الجزائر يعود إلى عدم ملائمة النصوص القانونية التأمينية للأسس التي يقوم عليها التأمين التكافلي و غياب التقافة التامينية عند معضم شرائح المجتمع الجزائري **صحة الفرضية الرابعة.**

نتائج الدراسة:

نظام التامين التكافلي هو نظام تعاوني لمواجهة وتحمل المخاطر اساس قيامه التبرع بين مجموعة من المشتركين.

الصيغهالقانونيه لعقد التامين التكافلي التي تحقق للتامين مقصده الشرعية وتنظم العلاقة القائمة ما بين مشتركي صندوق التكافل من ناحيه وبينهم وبين مسيري هذا الصندوق من ناحيه اخرى.

يعتبر تامين التكافلي احد اهم المنتجات المالية الاسلامية التي تقدمها شركه التامين وهذا بالنظر لمختلف الخصائص والمميزات التي تقدمها للمشتركين.

استطاع التامين التكافلي ان يكون صناعة مالية مستقلة لذاتها وحقق تطورا عالميا في رقم الاعمال بشكل مذهل وانتشار شركاته عبر مختلف دول العالم.

يساهم نظام التامين التكافلي في بناء الاقتصاد ودعم مسيرته وازدهاره وذلك من خلال استغلال اموال المشتركين واستثمارهابالطرق المشروعة ما يؤدي الى التقليل من حجم البطالة والفقر في المجتمع.

مقترحات الدراسة:

اعاده هيكلة الهيئات التنظيميةوالرقابيةعلى قطاع التامين تحت اشراف وزارة المالية بصفاتها الهيئة الوصية بحيث يتماشى وضوابط الشريعة الاسلاميةلاعطاء ديناميكية فعليةللسوق وخلق بدائل تامينية تكافلية وزياده تنافسية القطاع وتعظيم مساهمته في الناتج الوطني الخام.

فتح المجال امام شركه التامين العالمية لدخول السوق الجزائرية من باب الاستفادة من خبراتها في المجال

تمكين الشركات المختلفة التجارية من التحول لشركات تكافليه من خلال تطوير صيغة ادارتها وفق نماذج التامين التكافلي وتبني وتفعيل لمبادئ الرقابة الشرعية عليها.

ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية العاملة في قطاع التامين التكافلي عن طريق تدريب الاطارات وتعريفهم بقواعد هذا النظام والعمل على نشر الثقافةالتامينية التكافلية لدى افراد المجتمع من خلال تنظيم الندوات والملتقيات

ضرورة انشاء مؤسسات مالية اسلاميةكصناديق الاستثمار الاسلامية والسوق المالي الاسلامي فوجود شركه تامين واحدة وبنكين اسلاميين على مستوى السوق الجزائري لا يكفي من اجل تجسيد مفهوم الصناعة المالية الاسلامية.

افاق البحث :

ان نتائج المتوصل اليها بترك المجال مفتوحا امام الاجابة عن العديد من التساؤلات مما يتيح الفرصة لحوصلة البحث في جوانب اخرى والتي تعتبر منطلقا وافاقا لبحوث جديدة والتي نذكر منها ما يلي:

1- د تنميه الوعي التاميني ودوره في تطوير مؤسسات التامين التكافلي.

2- دور تاهيل الموارد البشريه في تنميه صناعه التامين التكافلي.

3- معوقات صناعه الماليهالاسلاميه.

4- دور البنوك الاسلاميةفي تطوير صناعه التامين التكافلي.

قائمة المراجع

أولا/ الكتب:

- ناصر عبد الخميد، التأمين التكافلي، التطبيق العملي للاقتصاد الاسلامي "التحديات و المواجهة" مركز الخبرات المهنية للادارة، القاهرة2014، ص 133.

الأطروحات و المذكرات الاكادمية:

- أسامة السنوسي، 2011، هيكل قطاع التامين في الجزائر، مذكرة ماجستر، جامعة محمد خيظر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، و العلوم التجارية.
- بتينة بركاني، 2020، واقع التحديات صناعة التامين التكافلي في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.
- بيراز نوار، 2020، تطوير مؤسسات التأمين التكافلية كآلية لدعم الصناعة الحالية، دراسة حالة السلامة للتأمينات الجزائر، أطروحة ذكتورا، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، كلية الشريعة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد و الإدارة.
- عامر اسامة، 2014، أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركة التأمين التكافلي، مذكرة ماجستر، جامعة سطيف 01، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.
- غنام سارة، 2020، دور التامين في الدعم المصرفي، مذكة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.
- معوش محمد الأمين، 2020، متطلبات تنمية آليات عمل شركات التامين التكافلي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، أطروحة دكتوراء، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.

ثانيا/ المؤتمرات و الملتقيات:

- بهلولي فيص، خويلد عفاف، يومي 03 و 04 ديسمبر 2012، التأمين التكافلي الواقع و الأفاق، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف (الجزائر).
- حضري دليلة، 03 و 04 ديسمبر 2012، صناعة التأمين التكافلي الإسلامي في دول مختارة بين الواقع و الأفاق و التحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر).
- قاشي علال، 13 فيفري 2020، جوانب قانونية لمنضزمة التأمين المؤسساتي، جامعة البليدة 02، الجزائر.

- قدافي عزاد الغنانيم، 11 و 13 أفريل 2010، التأمين التعاوني مفهومه، تأصله الشرعي، ضوابطه، الجامعة الاردنية (الأردن).
- هيثم محمد، 11 و 13 أفريل 2010، الفائض التأميني و معايير احتسابه و أحكامه، الجامعة الأردنية (الأردن).

ثالثا/ المجلات و الدوريات العلمية:

- بن عزوز بن علي، فلاق صليحة، نظام التامين بين الرئية التقليدية و الرئية الشرعية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
- بخويا إدريس، 2011، ناعة التأمين التكافلي في الجزائر، واقع و افاق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة احمد درايا، أدرار (الجزائر)، مجلة الحقوق و العلوم و الإنسانية.
- عامر أسامة ، عماري زهير، 2017، أثر التوزيع الفائض التاميني على تنافسية ئركات التأمين التكافلي، المقابلة التقليدية في استخدام التحليل الديناميكي، (نموذج شعار الانحدار الداتي VAR مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، ص 04 و 02، سطيف.
- زايدي محمد لمين الأشقر الشربيني، سكري علاء الدين محمد أمي هبة الله، دراسة تطبيقية على قطاع التامين الشعودي، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلد 39، العدد 01، 2019، ص 193.

رابعا/ التقارير السنوية و المراسيم:

- المرسوم الملكي، رقم 32/م، نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، المؤرخ في 14 جويلية 2003، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.
- المرسوم الملكي، رقم 30/م، تعديل المادتين 20 و 22 من نظام مراقبة الشركات.
- قرار وزير المالية، رقم 596/1، يتعلق بالائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاونية، المؤرخ في 20 أفريل 2004.

خامسا/ قائمة المواقع الانترنت الرسمية:

- **اللغة الفرنسية:**

- Https://www3sama.gov.sa/ar-sa/insurance/pages/publiceatons.aspx.
- Https://www.sama.gov.sa/ar-sa/economic-report/page/anneul-report.aspx
- Https://www.sama.gov.sa/ar-sa/ecomic-report/anuel-report.r6th
- https://www.sama.gov.sa/ar-sa/inaruance/page/publication.aspx.